



استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الالكترونية والفاتورة الالكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني بمصلحة الضرائب المصرية

إعداد

د. مبروك محمد السيد نصير

مدرس المحاسبة، المعاهد العليا للعلوم الإدارية

mabrouknosir@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

نصير، مبروك محمد السيد (٢٠٢٣). استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الالكترونية والفاتورة الالكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦٤٥-٦٠٩، ٢(١)٤.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الالكترونية والفاتورة الالكترونية في

تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني بمصلحة الضرائب المصرية

د. مبروك محمد السيد نصير

ملخص البحث

إن استخدام برنامج الرقمنة الحكومية بمساعدة وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة فتح الطريق أمام تطوير النظام الضريبي المصري نحو تطبيق منظومة الإقرارات الالكترونية ومنظومة الفاتورة الالكترونية بمصلحة الضرائب المصرية، ويمكن الاستفادة من تجربة إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي المصري وتطبيق منظومة الإقرارات الالكترونية ومنظومة الفاتورة الالكترونية في استحداث أسلوب الفحص الضريبي الالكتروني الذي يتواءم مع الفكر الالكتروني المتقدم.

وتتبلور المشكلة البحثية في أن مصلحة الضرائب المصرية مازالت تعمل بنظام الفحص التقليدي الذي لا يناسب بيئة التحولات الالكترونية الحالية، حيث إن تطبيق أدوات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يؤسس لأسلوب الفحص الضريبي الالكتروني، بما يساهم في الوصول إلي حقيقة الضريبة المستحقة علي الممولين وتقليل الهدر الضريبي الواقع بالإقرارات الضريبية. وتم إجراء دراسة ميدانية من خلال عينة عشوائية صحيحة قوامها (١١١) موظفًا من مسؤولي ومأموري الفحص الضريبي والمراجعين والمدراء بمصلحة الضرائب المصرية، لقياس أثر الرقمنة بمنظومة الضريبة الالكترونية علي إمكانية تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض البحثية.

وانتهت إلي أن تطبيق منظومة الإقرارات الالكترونية في ظل نظام الرقمنة يدعو إلي تغيير إستراتيجية العمل بالمصلحة بما يتماشى مع تكنولوجيا المعلومات، كما أنه يكون لمنظومة الفاتورة الالكترونية من الفواتير الالكترونية والإشعارات الالكترونية والإيصالات الالكترونية تأثير قوي ودور كبير وفعال في تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني. وأوصت بضرورة تبني منهج متكامل وتدرجي نحو تطوير أنظمة شبكات الاتصالات والبنية التحتية لاستخدام الوسائل الالكترونية لرقمنة نظام الفحص الضريبي. من خلال إنشاء مجموعة البرمجيات الجاهزة والتطبيقات الالكترونية التحليلية المتقدمة بشبكة مصلحة الضرائب لتكون النواة الأساسية في تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة؛ الإقرارات الالكترونية؛ الفاتورة الالكترونية؛ الفحص الضريبي الالكتروني.

مقدمة: Introduction

تتجه جميع الحكومات علي مستوي العالم نحو التوجه إلي تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات ورقمنة الخدمات الحكومية، وقد ساعدها في ذلك أزرع الثورة الصناعية الرابعة بأدواتها التكنولوجية الحديثة من شبكات المعلومات الإنترنت والإكسترنانت لتبني فكر الابتكار والمعرفة والرقمنة، وما تقدمه هذه الوسائل والتطبيقات من قدرة فائقة في تطوير برامج الأداء ووسائل التنفيذ باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كافة مجالات المعرفة الاجتماعية والاقتصادية.

فتعتبر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المحرك الرئيسي للتغيير في المجتمعات في العصر الحاضر، وإن التطور العاصف في العلوم والتكنولوجيا قد نقل العالم وخاصة دول مثل اليابان وكوريا من اقتصاد المعلومات إلى اقتصاد المعرفة. (عبد اللطيف، ٢٠١٨، ص ١٠٨) كما أنشأ صندوق النقد العربي مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في عام ٢٠١٨ لصياغة المبادئ التوجيهية والسياسات ذات الصلة والقيام بأنشطة مناسبة تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية في الدول العربية تشمل المهمة الرئيسية للمجموعة، من بين أمور أخرى دعم الإطار التنظيمي وتوفير البيئة المواتية لتطوير التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، ودعم الابتكارات وتعزيز القدرات الرقابية والإشرافية في هذا المجال. (الحميدي، ٢٠٢٠، ص ٥)

إن تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتعزيز استخدامها يعتبر حجر الزاوية للبنية الاقتصادية في الدول، ولم يعد تخلف الدول الآن يقاس بالتخلف التكنولوجي الناتج عن وجود فجوات اقتصادية بل ترادف ذلك مع فجوات رقمية أو تخلف رقمي. (عبد اللطيف، ٢٠١٨، ص ١٠٨) مما سمح باستخدام برنامج الرقمنة الحكومية بمساعدة وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في تطوير النظام الضريبي المصري وتطبيق منظومة الإقرارات الالكترونية ومنظومة الفاتورة الالكترونية بمصلحة الضرائب المصرية.

١- المشكلة البحثية: Research Problem

يحرص صندوق النقد العربي على تبني العديد من المبادرات الهادفة إلى تطوير القطاع المالي، حيث يبذل الصندوق جهوداً متنوعة ومكثفة لمتابعة التطورات على صعيد التقنيات المالية وتأثيرها على الخدمات المالية والاستقرار المالي في المنطقة العربية. (الحميدي، ٢٠٢٠، ص ٥) وقد واجهت الحكومة المصرية ضغوطاً اقتصادية في كافة القطاعات الاقتصادية تستلزم برامج تهدف إلى تطوير النظام الضريبي، وإن ما تتعرض له الموازنة العامة للدولة من زيادة في النفقات وتحديات في زيادة الأعباء، يتطلب تطوير استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات التي جعلت النظام الضريبي أحد أدوات إدارة الاقتصاد نحو قيادة العالم الرقمي في اتجاه التنمية والازدهار.

حيث إن الاقتصاد القائم على الإنترنت والمنصات الرقمية العالمية يمثل بيئة داعمة لظاهرة التجنب الضريبي، لما تثيره من صعوبة في إثبات التعاملات وصعوبة في تتبع الأوعية الضريبية. (Jens Bleuel and Marcus Stewen, 2000, p.158-159) لذا تدور المشكلة البحثية حول وجود فجوة ضريبية نتيجة استخدام الأساليب التقليدية في تحديد وربط

د. مبروك محمد نصير

الضريبة علي الممولين, وان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي تتطلب المهارات التقنية الضرورية لمواكبة برنامج الرقمنة الحكومية المستهدف, مما يتطلب الاستفادة من تجربة إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي المصري وتطبيق منظومة الإقرارات الإلكترونية ومنظومة الفاتورة الإلكترونية في استحداث أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني الذي يتواءم مع هذا الفكر المتقدم.

كما أن اتجاه الدولة لتكوين الدولة الرقمية وتطبيق نظام الشمول المالي والتعامل الإلكتروني مع المصلحة كل هذا بعيد تماما عن فهم معظم مأموري الضرائب, مما يحتاج معه عمل دورات تدريبية للوقوف علي أبعاد النظم الجديدة. (عبد الرحمن، ٢٠١٩، ص٢) نظراً لأهمية تدريب رجال الإدارة الضريبية على استخدام الوسائل الإلكترونية في الفحص والإعلان والتحصيل والحد من التعاملات الورقية. (محمد، ٢٠٠٩، ص٥١)

لذلك تتبلور المشكلة البحثية في أن مصلحة الضرائب المصرية مازالت تعمل بنظام الفحص التقليدي الذي لا يناسب بيئة التحولات الإلكترونية الحالية, حيث أن تطبيق المنظومة الضريبية الإلكترونية في ظل استخدام أدوات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تستطيع أن تؤسس لأسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني, بما يساهم في الكشف عن حقيقة الضريبة المستحقة وتقليل الهدر الضريبي الواقع بالإقرارات الضريبية, ويمكن تلخيص وصياغة المشكلة البحثية في التساؤلات الآتية:

١/١. هل يوجد علاقة ارتباط جوهرية بين عناصر المنظومة الضريبية الإلكترونية والفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية؟

٢/١. ما هو أثر استخدام الرقمنة بالمنظومة الضريبية الإلكترونية على تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية؟

٣/١. هل هناك فروق جوهرية لعناصر المنظومة الضريبية الإلكترونية على الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية؟

٢- أهمية البحث: Research Significance

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من كونها تتعلق برصد وتحليل ظاهرة انتشار خدمات التكنولوجيا الرقمية, والتركيز علي الدور الهام الذي تحتله ثقافة الرقمنة في تطبيق المنظومة الضريبية الإلكترونية وتوعية المجتمع الضريبي بتلك الثقافة والمتغيرات الضريبية الرقمية المعاصرة وأثرها علي الأداء الضريبي مستقبلاً. بينما تتضح الأهمية العملية للبحث في الاستفادة من الرقمنة بالقطاع الضريبي عن طريق استخدام المنظومة الضريبية الإلكترونية في تطبيق أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني, وإعداد الكوادر البشرية القادرة علي التعامل مع هذه التقنيات التكنولوجية الحديثة بنجاح.

٣- أهداف البحث: Research Objectives

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

- ١/٣. تحديد طبيعة العلاقة بين عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية والفحص الضريبي الالكتروني من خلال ربط منظومة الضرائب الالكترونية بنظام معلومات رقمي متكامل لدي كافة الجهات الإدارية في الدولة.
- ٢/٣. التعرف على مدى تأثير عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني عن طريق حفظ المعلومات الالكترونية بقاعدة بيانات مركزية بمصلحة الضرائب يمنحها الحجية القانونية في الإثبات.
- ٣/٣. الكشف عن الفروق الجوهرية لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني لتأسيس فحص الممولين والمكلفين إلكترونياً دون تدخل بشري.

٤- فروض البحث: Research Hypotheses

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفروض التالية:

- الفرض الأول: " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية والفحص الضريبي الالكتروني".
- الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني".
- الفرض الثالث: " لا توجد فروق جوهرية لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني".

٥- منهجية البحث: Research Methodology

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي للتعرف على مفهوم الرقمنة وعلاقتها بالمنظومة الضريبية الالكترونية وذلك في الفكر المحاسبي والضريبي من خلال المراجع العلمية والدراسات البحثية السابقة, ونظراً لحدثة تطبيق المنظومة الالكترونية وعدم العمل بنظام الفحص الضريبي الالكتروني حتى الآن بمصلحة الضرائب المصرية, تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال الدراسة الميدانية التي تم تحليل بياناتها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS), لأغراض قياس أثر الرقمنة بمنظومة الضرائب الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني لاختبار الفروض البحثية. من واقع نتائج معامل الثبات والصدق Cronbach's Alpha ونتائج التحليل الوصفي ونتائج الفروق الجوهرية ونتائج تحليل الارتباط Correlation ومعادلة الانحدار باستخدام الانحدار المرهلي Regression Stepwise.

٦- الدراسات السابقة: Previous studies

تم تقسيم الدراسات البحثية لخدمة البحث وفق المتغيرات البحثية إلي قسمين علي النحو التالي:

١/٦. الدراسات المرتبطة بمنظومة الضرائب الالكترونية

تناولت دراسة (جودة ، ٢٠١٦) تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن، والتعرف على الصعوبات والتحديات والعوامل الداعمة والمساعدة للتجربة الأردنية لمساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه، حيث حققت التجربة الأردنية خطوات في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي لتبدأ بخطوة التكامل والدمج حسب نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD model من خلال: أتمتة إجراءات التقدير والتدقيق في الدائرة والربط الالكتروني مع الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وإنشاء وتطوير موقع الكتروني للدائرة وإدخال الخدمات الضريبية الالكترونية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة في زيادة التحصيل الضريبي، وزيادة الالتزام الطوعي بالقوانين الضريبية والعمل على جذب الاستثمارات وتحقيق العدالة الضريبية بقدر المستطاع. وأيضاً توصلت إلى العوامل الداعمة العامة الأخرى مثل انتشار الانترنت والقوانين الداعمة.

كما تناولت دراسة (عيسى ، ٢٠١٦) أهمية الفاتورة الالكترونية على مستوى التجارة الالكترونية، وإن كانت أهميتها تزداد حجماً بالنسبة لدولة البائع التي ترغب في تحصيل الضريبة على القيمة المضافة كأفضلية أمام دولة أخرى، وبذلك تستفيد من الفاتورة الالكترونية كوعاء ضريبي، وانتهت الدراسة إلي أن هناك تباين في إجراءات تحرير الفاتورة الالكترونية عن الفاتورة التقليدية، وأن هناك فرقاً في الشكل الذي تصدر به عن الشكل التقليدي السابق بما تتلاءم مع طبيعتها من حيث التسجيل الالكتروني التوقيع الالكتروني؛ وذلك بما ينسجم مع الوضع التنفيذي المتعلق بالفاتورة الالكترونية.

وتناولت دراسة (Hyung, C, 2016) مدي إمكانية تأثير الفواتير الضريبية الإلكترونية علي تحسين الامتثال الضريبي، وتقدم هذه الدراسة تجربة جمهورية كوريا مع الفواتير الضريبية الإلكترونية لنظام ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر واضعي السياسات الضريبية، وتم تطبيق الفواتير الضريبية الإلكترونية الإلزامية لأول مرة في كوريا عام ٢٠١١، وقد سجلت نجاح الدولة في إصدار الفواتير الضريبية الإلكترونية وأثر ذلك علي خفض تكاليف الامتثال الضريبي ورفع مستوى شفافية المعاملات التجارية، وبلغ معدل اعتماد الفاتورة الضريبية الإلكترونية ٩٩,٨٪ في العام الأول وارتفع إلى ٩٩,٩٪ بحلول عام ٢٠١٣، مقارنة بـ ١٥٪ قبل أن تصبح الفواتير الضريبية الإلكترونية إلزامية. ووفقاً لمسح لدافعي الضرائب وممارسي الضرائب في كوريا وافق ٦٩,٤٪ من المستجيبين على أن الفواتير الإلكترونية الضريبية الإلزامية قد ساهمت في الحد من التهرب الضريبي للقيمة المضافة من خلال زيادة شفافية المعاملات، ووافق ٧٢,٩٪ على أنها حسنت الخدمة لدافعي الضرائب من خلال تسهيل ملائمة الإيداع الضريبي أو أتمتة إصدار الفواتير، وانتهت

د. مبروك محمد نصير

الدراسة إلي أن تنفيذ كوريا للفواتير الضريبية الإلكترونية كان له تأثير كبير على الامتثال الضريبي مما يؤدي إلي تعزيز الشفافية في المعاملات التجارية وخدمات دافعي الضرائب, وأن الفواتير الضريبية الإلكترونية الإلزامية جيدة لإجراء تغييرات في التخطيط والتنفيذ في إدارة الضرائب.

وتناولت دراسة (Eli, H, 2016) التحديات الضريبية في الاقتصاد الرقمي بإعادة النظر في مسألة ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع تصورات جديدة للضريبة المباشرة وغير المباشرة في قطاع الاقتصاد الرقمي، في ضوء استنتاجات مشروع التحولات الأساسية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أثناء تقييم الإصلاحات الأخيرة في مجال فرض الضرائب داخل الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة الكبرى، وخصوصاً في القطاع الرقمي والمشهد القانوني في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ عددها ٢٨ دولة ، حيث تقدم الدراسة توصيات تتعلق بالسياسات لإصلاحات الضرائب في جميع أنحاء العالم من أجل معالجة تجنب الضرائب والمنافسة الضارة, وانتهت الدراسة إلي أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب تجنب إساءة الاستخدام أو الاحتيال الضريبي المحتمل، للوصول إلي ضريبة محايدة في ظل نظام ضريبي متوازن لا يرهق إدارات الضرائب في مراقبة الأنشطة الاقتصادية.

وتناولت دراسة (Qassim. M, 2018) تقييم أثر الضرائب الإلكترونية على أساليب الحد من التهرب الضريبي في ظل اعتماد الهيئة العامة للضرائب (GCT) على الأنظمة والأدوات التقليدية, واستهدفت تقديم نموذج مقترح لنظام ضريبي إلكتروني للضرائب وإبراز أهميته عند استخدامه في السلوك الضريبي للشركات العراقية المدرجة في البورصة العراقية (ISX), من خلال عينة الدراسة المكونة من ١٠٠ موظف يعملون في أقسام الرقابة والمحاسبة في الشركات العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية, والتي تم اختيارها بشكل عشوائي من ١٠٠ بنك عراقي مدرج في (ISX), ويرتبط هذا التنوع في مجتمع البحث بتنوع آراء عينة الدراسة حول نظام الضرائب الإلكتروني للحد من أساليب التهرب الضريبي وأثره علي تفعيل دور الضرائب وعائداتها في دعم مصادر الأموال التي تغطي الإنفاق العام للدولة العراقية, وعكست مشكلة البحث أن عدم استخدام نظام الضرائب الإلكتروني في العمل الضريبي يؤدي إلي التهرب الضريبي. وانتهت الدراسة إلي ضرورة استخدام أنظمة الضرائب الإلكترونية التي تعتمد على أحدث برمجيات ومعدات تقنية المعلومات، وكذلك تغيير التشريعات والقوانين لضمان التطبيق الأمثل للأداة الإلكترونية المقترحة, وتفعيل النموذج المطبق في الهيئة العامة للضرائب العراقية (GCT), حيث إن استخدام الأنظمة الضريبية الإلكترونية الحديثة بالطريقة المثلى يؤدي إلى إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية ويقلل من فرص التهرب الضريبي للشركات العراقية.

وتناولت دراسة (Sadress. N, et, 2018) دور الوسيط لتبني نظام الضرائب الإلكتروني في العلاقة بين الموقف نحو نظام الضرائب الإلكتروني والامتثال الضريبي, واستهدفت الدراسة فحص التأثير الوسيط لاعتماد نظام الضرائب الإلكتروني في العلاقة بين الموقف من نظام الضرائب الإلكتروني والامتثال الضريبي باستخدام أدلة من مؤسسات الأعمال الصغيرة (SBES) , أجريت الدراسة في أوغندا واستخدمت منهج البحث الكمي

د. مبروك محمد نصير

حيث تم استخدام الاستبيانات ذات الأسئلة المغلقة قابلة للاستخدام من ٢١٤ مديري (SBES). وانتهت الدراسة إلي أن مشكلة الامتثال غير الضريبي هي لا تزال منتشرة بين الشركات التجارية الصغيرة (SBES) بالرغم من أنها واحدة من الوكلاء الاقتصاديين التي يمكن أن تكون مصدر لزيادة إيرادات الحكومة من خلال الضرائب في أوغندا، وأنه يجب تطبيق نظام الضرائب الإلكتروني لتحقيق الامتثال الضريبي.

وتناولت دراسة (عقل، وآخرين، ٢٠٢٠) التحديات الضريبية للرقمنة الاقتصادية، وتقويم مقترحات الإصدار الثاني من مشروع تآكل الأساس وتحويل الأرباح والصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، لتطوير الإطار الضريبي الدولي لمواجهة التحديات الضريبية في ظل الرقمنة الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلي أن طبيعة الرقمنة الاقتصادية تعارض الوجود المادي لفرض الضريبة والتي لم يتطرق لها الإصدار الأول من مشروع تآكل الأساس وتحويل الأرباح، مما يستلزم إحداث تغيير جزري في الإطار الضريبي الدولي باستحداث مفاهيم وقواعد ضريبية تلائم الرقمنة الاقتصادية.

وتناولت دراسة (Rashwan, et , 2021) دور التحول الرقمي في زيادة كفاءة أداء البنوك لتعزيز الميزة التنافسية في بورصة فلسطين، والتعرف على التحول الرقمي في البنوك وتحقيق وضع مالي مستقر، وانتهت إلي أن البنوك تقوم بمراجعة آليات جودة الخدمات الرقمية باستمرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذه الخدمات، واستخدام التكنولوجيا لمراقبة جودة الخدمات الإلكترونية، وخلصت الدراسة إلي تطوير نماذج مبتكرة لتوظيف التقنيات الإلكترونية الناشئة لمراقبة الأداء، والالتزام بالمهام والمسؤوليات وفقاً لإطار الحوكمة وتوقع الانحرافات قبل حدوثها، ورفع تقارير استباقية إلى إدارة النظام والإدارات العليا المعنية بتوظيف التقنيات الإلكترونية الناشئة لمراقبة مؤشرات الأداء بهدف تعزيز الميزة التنافسية.

وتناولت دراسة (مهدي، ٢٠٢١) الطفرة الحالية التي تشهدها حالياً مصلحة الضرائب المصرية من تطور تكنولوجي والتحول من الإجراءات الورقية إلى الإجراءات الإلكترونية، من خلال هندسة الإجراءات الضريبية وميكنتها بشكل متكامل في إطار المنظومة الضريبية الإلكترونية، هذا بالإضافة إلي الميكنة الشاملة للعمليات الضريبية من تطوير بيئة العمل وتحديث الإمكانيات المادية والتدريب المستمر للموارد البشرية لإعداد كوادر جاهزة لتولي وتحمل المسؤولية، وانتهت إلي أن تطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية بعد التنفيذ الفعلي لتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً سوف يحقق نقلة نوعية هائلة لربط وتحصيل الضرائب من الورقية إلى الإلكترونية بما تحمله من مزايا للممول ولمصلحة الضرائب.

وتناولت دراسة (إسماعيل، وآخرين، ٢٠٢١) وصف أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية؛ على اعتبار أن الرقمنة الضريبية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني بما يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والذي تم من خلاله التوصل إلى بعض النتائج أهمها: التفكير في وضع شبكة إلكترونية تربط مركز الضرائب بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات؛ والتحسين المستمر لإدارة الضريبة وعصرنة الإدارة الضريبية من حيث الوسائل التقنية والموارد

د. مبروك محمد نصير

البشرية وتزويدها بشبكة معلومات واسعة لكل المستخدمين؛ وانتهت إلي ضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة الموجودة بين الطرفين نتيجة العلاقة الجدلية القائمة بين دفع الضريبة والتهرب منها؛ مع ضرورة نشر الوعي والحس الضريبي حتى تتجسد لدى المجتمع مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢/٦. الدراسات المرتبطة بالفحص الضريبي الإلكتروني

تناولت دراسة (عبد المطلب، وآخرين، ٢٠١٤) فكرة تطوير أساليب الفحص باستخدام الأساليب الإلكترونية وتفعيل الفحص الضريبي الإلكتروني في ظل التطور التكنولوجي في بيئة الأعمال الحالية، من خلال الاستفادة بنموذج التحليل البيئي لتحليل نقاط الضعف في أساليب التحاسب الضريبي، وكذلك الاستفادة من أساليب المراجعة الإلكترونية في الفحص الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام نموذج التحليل البيئي بالفحص الضريبي الإلكتروني يعالج نقاط الضعف في أساليب التحاسب الضريبي.

كما تناولت دراسة (باعجاجة، ٢٠١٤) العديد من مشاكل وقضايا الفحص الضريبي والتي تؤدي إلي عدم جودة الفحص وكثرة المنازعات الضريبية، مما يتطلب التحول من العنصر اليدوي إلي الأسلوب الآلي في الفحص الضريبي في إطار النظم التكنولوجية، وتوصلت الدراسة إلى أن ضرورة استخدام نظم الخبرة المحاسبية لمعالجة مشكلات البيانات الإلكترونية المتعلقة بالمدخلات والمخرجات وتأثيرها علي المعلومات المحاسبية والنتائج التي تتحقق منها.

وأيضاً تناولت دراسة (سالم، ٢٠١٥) تحليل الجوانب المرتبطة بالفحص الضريبي الإلكتروني في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية، وإن تطور بيئة الأعمال واستخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم بشكل كبير في استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني، وبذلك تستفيد من الفاتورة الإلكترونية كوعاء ضريبي، وانتهت الدراسة إلي ضرورة الربط الشبكي بين المصالح الإيرادية والارتقاء بإجراءات وأداء الفحص عن طريق استخدام أساليب الفحص الإلكتروني.

وفي ذات السياق تناولت دراسة (عبد الغني، ٢٠١٨) التطور الهائل في المنظومة الضريبية من خلال ميكنة إجراءات النظام الضريبي الجديد لتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً وكذلك ليكون الفحص الضريبي الكترونياً بهدف تطوير أداء الإدارة الضريبية في مصر، وانتهت الدراسة إلي وضع نهاية للفحص التقليدي والاتجاه للفحص الضريبي الإلكتروني والذي يسمى فحص النظم الضريبية.

وتناولت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٩) مشاكل الفحص الضريبي والتعديلات الجديدة في القوانين الضريبية التي ركزت علي تحديث المنظومة الضريبية من تقديم الإقرارات الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني، وانتهت الدراسة إلي ضرورة تفهم معظم مأموري الضرائب لتكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي، من خلال عمل دورات تدريبية للوقوف علي أبعاد النظم الجديدة وأساليب الفحص الضريبي الإلكتروني.

د. مبروك محمد نصير

وتناولت دراسة (عبد العزيز ، ٢٠٢٠) تحديات الفحص الضريبي في ظل التغيرات التكنولوجية الحالية؛ مما يستدعي تطوير أسلوب وطريقة الفحص المطبقة لضبط وإحكام المجتمع والحد من الفجوة الضريبية، وانتهت إلي أن تصميم برنامج حاسوبي للفحص الضريبي يساهم في جودة مخرجات الفحص الضريبي نتيجة الدقة والسرعة والعدالة الضريبية التي يتميز بها البرنامج.

وتناولت دراسة (نصير ، ٢٠٢١) تحديات لدي الإدارة الضريبية ترتبط بالتحول الرقمي إثر تطبيق المنظومة الضريبية الالكترونية بمصلحة الضرائب المصرية، من أهمها قياس أثر التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية علي التحاسب الضريبي الالكتروني ومردوده علي الحصيلة الضريبية، ومدى إمكانية تصميم نموذج مقترح لبرنامج الفحص الضريبي لتقديم رؤية حديثة تعتمد على نظام التحول الرقمي يمكن من خلالها تعظيم ومضاعفة الحصيلة الضريبية، وانتهت إلي أن التحول الرقمي يعمل علي بناء منظومة ضريبية متكاملة ومحكمة تساهم في تطبيق التحاسب الضريبي الالكتروني بما له من تأثير إيجابي قوي علي الحصيلة الضريبية للضريبة علي القيمة المضافة والضرائب الأخرى وصولاً إلي الحصيلة الضريبية الطموحة.

تقييم الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة في القسم الأول منها أثر الرقمنة واستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات علي تطوير النظام الضريبي بشكل عام، وذلك في ظل بعض التجارب المحلية العربية لدول الأردن والعراق وفلسطين وكذلك التجارب العالمية لدول الاتحاد الأوروبي وكوريا وأوغندا مع ندرة الدراسات التي تناولت التجربة المصرية في تطبيق المنظومة الضريبية الالكترونية لحدائثة التطبيق في البيئة المصرية. كما تناول القسم الآخر الفحص الضريبي الالكتروني من حيث أهميته وأهدافه والأساليب التي يعتمد عليها، دون التطرق إلي الأبعاد والمحددات والمقومات التي يقوم عليها الفحص الالكتروني من بنية رقمية وتطبيقات الكترونية. لذلك جاءت الدراسة الحالية لتسد الفجوة البحثية من عدم ملائمة الفحص التقليدي للتحويلات الالكترونية الحالية، وتعزيز دور الرقمنة المجتمعية وتطبيق المنظومة الضريبية الالكترونية في استحداث ودعم العمل بالفحص الضريبي الالكتروني داخل مصلحة الضرائب المصرية. وهو ما لم يتم معالجته في أي من الدراسات السابقة التي تناولت البيئة المصرية، وعلي هذا اختصت الدراسة الحالية دون غيرها من بحث أثر المنظومة الضريبية الالكترونية المتمثلة في تطبيق الإقرارات الالكترونية والفاتورة الالكترونية في استحداث ودعم العمل بنظام الفحص الضريبي الالكتروني داخل مصلحة الضرائب المصرية، والاستفادة من برمجيات الرقمنة في تنفيذ الفحص الضريبي الالكتروني بكفاءة عالية لزيادة فاعلية الأداء الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية.

٧- خطة البحث

تحقيقاً للأهداف ولاختبار الفروض البحثية التي يسعى إليها البحث تم استكمال خطة البحث طبقاً للنقاط الرئيسية التالية :

١/٧- برنامج الرقمنة الحكومية والمنظومة الضريبية

تقوم فكرة الرقمنة الحكومية علي إدارة كافة الأنشطة والخدمات الحكومية من قاعدة بيانات وشبكة معلوماتية بموقع الحكومة علي شبكة الانترنت, وتلعب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً فعالاً ومميزاً في إدارة قواعد البيانات وتحسينها لتوفير المعلومات اللازمة في هذا المجال للمساعدة في اتخاذ القرارات. (elemedicine Guide,2017) وقد سعت الحكومة المصرية إلي إدخال الرقمنة وتطبيق فكر الحكومة الالكترونية منذ بداية القرن الحادي والعشرين, وقد أخذ هذا الفكر حيز التنفيذ بمصلحة الضرائب المصرية بتطبيق المنظومة الضريبية الالكترونية في إطار برنامج الرقمنة الحكومية الذي يسعى إلي تحسين الخدمات الحكومية, من خلال تحويل البيانات الورقية إلي بيانات رقمية الكترونية يمكن أن تضاعف قدرة الدولة علي ما تقدمه من خدمات, وفي المجال الضريبي تساهم الرقمنة في تحسين الخدمات والأنشطة الضريبية التي تقدمها الإدارة الضريبية للمجتمع الضريبي.

وإن اعتماد الإدارة الضريبية علي تكنولوجيا المعلومات يفيد النظام الضريبي ككل, من خلال تدفق المعلومات الخاصة بالمولين, وتيسر عملية التحصيل الضريبي, تمكن الممول من الحصول علي الخدمات الضريبية عبر الإنترنت, كإتاحة تقديم إقراره الضريبي أو دفع الضريبة أو الحصول علي المعرفة الضريبية مما يؤدي تحسين أداء الإدارات الضريبية. (N.Saha, 2012, pp. 300) ولذلك استطاعت مصر أن تكون من أوائل الدول بأفريقيا والشرق الأوسط في تطبيقها المنظومة الضريبية الإلكترونية, حيث إن ما يتم من إجراءات لرقمنة النظام الضريبي يعمل علي رفع كفاءة المنظومة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي, كما يساهم في تعظيم الإيرادات العامة وسد عجز الموازنة وخفض حجم الدين, وزيادة أوجه الإنفاق في كافة الخدمات المقدمة من جانب الدولة. ويمكن عرض مكونات المنظومة الضريبية الالكترونية في إطار برنامج الرقمنة الحكومية من خلال المكونات الأساسية للرقمنة الضريبية علي النحو التالي:

١/١/٧- برنامج الرقمنة:

يقصد بالرقمنة في مؤسسات المعلومات عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلي الشكل الرقمي, وتقوم مؤسسات المعلومات باتخاذ هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستخدمين, وهي بذلك تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك إيصالها إلي أكبر قدر ممكن من المستخدمين. (الجبري, ٢٠٠٩) ويعتمد برنامج الرقمنة الحكومية علي تقديم خدمات حكومية متكاملة وأنظمة رقابية شاملة وبنية تحتية تشتمل علي قاعدة بيانات موسعة تستخدم في دفع عجلة الابتكار التطوير بكافة القطاعات المختلفة, وفي القطاع الضريبي تساهم الرقمنة في تعزيز الوسائل التكنولوجية الحديثة في رفع كفاءة وفعالية وشفافية الخدمات الضريبية.

د. مبروك محمد نصير

وبذلك فإن الرقمنة تعبر عن التحول في وسائل إعداد ومعالجة البيانات وعرض المعلومات باستخدام التقنية الحديثة والوسائل الالكترونية المتقدمة, ومن أهم أدوات ووسائل الرقمنة الحديثة التي يمكن الاستفادة بها في المجالات المختلفة الوسائل التالية:

١. **انترنت الأشياء Internet of Things**: يتمثل انترنت الأشياء في الوسائل التكنولوجية المستخدمة لتبادل البيانات بالتواصل الشبكي المرئي وإرسال واستقبال البيانات بكفاءة عالية بما يساهم في جمع البيانات وإجراء التحليلات لها بدرجة عالية من الدقة.
٢. **الروبوتات الآلية (RPA)**: تتشكل الروبوتات الآلية في صورة إنسان افتراضي آلي يساعد على نشر القوة العاملة الرقمية من خلال مجموعة من البرمجيات والتطبيقات الآلية, حيث يتم أتمتة العمليات من خلال الروبوتات باستخدام برمجيات إبداعية تتفاعل مع نظم تكنولوجيا المعلومات الموجودة بما يمكنها من أداء بعض الأعمال اليومية المتكررة.
٣. **الحوسبة السحابية Cloud computing**: تشير الحوسبة السحابية إلى ما يسمى بالسحابة عبر شبكة الانترنت لتخزين البيانات في منظومة تكنولوجية تتيح للمستخدم نقلها أو معالجتها عند الطلب من أي مكان عن طريق الانترنت, حيث توفر التكنولوجيات السحابية مرونة كبيرة في تخزين ومعالجة ونقل البيانات بهدف التيسير على المستخدم في الحصول على البيانات بكفاءة أعلى وبتكلفة أقل مقارنة بالبدائل الأخرى لتخزين البيانات.
٤. **البيانات الحكومية المفتوحة**: تعتمد البيانات الحكومية على نظام تكنولوجي للبيانات في صورة نموذج تحويلي لتطبيق تكنولوجيا البيانات المتصلة, والتي يتم استخدامها كمحور رئيسي للحكومات في الرقمنة داخل حركة البيانات المفتوحة عبر الإنترنت والشبكة العنكبوتية, حيث أنها تنتج كميات هائلة من المعلومات إلكترونية التي يتم تحديثها بشكل مستمر لتكون متوافرة ومتاحة لاستخدام الجميع أكثر من مرة ويتم توزيعها على جميع الجهات الحكومية لتشغيلها والاستفادة بها.
٥. **الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence**: وهو الذكاء الذي ينتج من تكنولوجيا الحاسب الآلي وما لديه من برامج تستطيع إدراك المهام المعرفية والظروف المحيطة, بهدف زيادة القدرة على التعلم والتحليل والاستنتاج حيث يتم تناول الموضوعات المعقدة بطريقة مشابهة لطريقة التفكير البشري وإصدار النتائج بصورة تشابه منطقية عقل الإنسان في التفكير واتخاذ القرارات وحل المشكلات لتحقيق الأهداف.
٦. **البلوك تشين Block chain**: سلسلة الكتل وتمثل سجل معلومات دائم معتمد غير قابل للتعديل في شبكة لامركزية تساعد على تبادل البيانات لدى أطراف عديدة مشاركة في هذه الشبكة ولديها نفس الصلاحيات, ويمكن استخدام تقنية سلسلة الكتل في إتمام العمليات المتعلقة بالمعلومات في مجال الخدمات المالية بهدف زيادة الأمن وخفض التكلفة وتقليل وقت العملية وزيادة الشفافية.

٢/١/٧ - المنظومة الضريبية الإلكترونية:

إن المنظومة الضريبية تسير في اتجاه ميكنة كافة الإجراءات الضريبية علي اعتبار أن الإجراءات الضريبية الإلكترونية من أهم مشروعات تحديث وميكنة الإدارة الضريبية، حيث يتم من خلالها ميكنة ستة عشر عملية ضريبية، تتضمن التسجيل والإقرارات والمدفوعات وإدارة الممولين والغرامات والتدقيق والفحص والطعن والتحصيل الجبري ورد الضريبة ومكافحة التهرب الضريبي والضرائب الدولية والإعفاءات والتفتيش الداخلي وإدارة الإيرادات والقضايا. وبدأت جهود تطوير الإجراءات الضريبية بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً بدلاً من الورقية، مروراً بالسداد والتحصيل الإلكتروني وتطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية. (مهتدي، ٢٠٢١، ص٢)

وقد بدأ تحديث ورقمنة المنظومة الضريبية بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً لجميع الممولين والمكلفين تحت رقم تسجيل ضريبي موحد، بإصدار قرار وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٨ لإلزام الممولين (شركات الأموال) بتقديم إقرار ضريبة الدخل إلكترونياً، تبعه قرار وزير المالية رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتقديم إقرارات الضريبة على القيمة المضافة إلكترونياً اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩. وأيضاً صدر قرار وزير المالية رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١٩ لإلزام شركات الأشخاص بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً اعتباراً من يناير ٢٠٢٠، وإلزامياً للأشخاص الطبيعيين بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٢٠ اعتباراً من يناير ٢٠٢١. كما صدر إلى قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن عدم الاعتماد بإقرار ضريبة القيمة المضافة إلا إذا كان مسجلاً به فواتير المشتريات وفواتير المبيعات، وبهذا أصبح الإقرار الضريبي الإلكتروني مصنع للبيانات التي يتم فرزها وتحويلها إلى معلومات تستخدم في الفحص الضريبي الإلكتروني. (نصير، ٢٠٢١)

ويلتزم المكلف بتقديم بيانات الفواتير الضريبية الخاصة بالمبيعات والمشتريات خلال الفترة الضريبية وفق الإقرار الإلكتروني المقدم منه عبر البوابة الإلكترونية للمصلحة، ولا يحتج بالإقرار الإلكتروني غير المصحوب بتلك البيانات، ويجب أن يكون الإقرار موقعا من محاسب قانوني مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين وذلك بالنسبة لشركات الأموال والجمعيات التعاونية أيا كان رقم أعمالها، والأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص إذا تجاوز رقم الأعمال لأي منهم مليوني جنيه سنوياً.

وتشتمل المنظومة الضريبية الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية علي منظومة الإقرارات الإلكترونية ومنظومة الفاتورة الإلكترونية والتي يتكاملا معاً في شبكة معلومات الكترونية دقيقة وموثقة تسمح بتعزيز فكرة الفحص الضريبي الإلكتروني مستقبلاً، من خلال المنظومة الضريبية الإلكترونية المتكاملة في إطار العناصر التالية:

١. نظام الإقرارات الشهرية: على كل مكلف أن يقدم للمأمورية المختصة إقراراً شهرياً عن الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداها بحسب الأحوال، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهر التالي لانتهاؤ الفترة الضريبية. كما يجب على المكلف تقديم الإقرار ولو لم يكن قد حقق بيوعاً أو أدى خدمات خاضعة للضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الجدول خلال الفترة الضريبية.

د. مبروك محمد نصير

٢. **نظام الإقرارات الربع سنوية:** يلتزم أصحاب الأعمال والملتزمون بدفع الإيرادات الخاضعة للضريبة على المرتبات وما في حكمها بما في ذلك الشركات والمشروعات المقامة بنظام الحرة بتقديم إقرار ربع سنوي إلى مأمورية الضرائب المختصة في يناير وابريل ويوليو وأكتوبر من كل عام على النموذج المعد لهذا الغرض، موضحاً به عدد العاملين وبياناتهم كاملة وإجمالي المرتبات وما في حكمها المنصرفة لهم خلال الثلاثة أشهر السابقة.
٣. **نظام الإقرارات السنوية :** يلتزم كل ممول خاضع لأحكام قانون الضريبة على الدخل بأن يقدم لمأمورية الضرائب المختصة إقراراً ضريبياً سنوياً على النموذج المعد لهذا الغرض وملحقته، ولا يعتد بالإقرار المقدم دون استيفاء جميع الجداول والبيانات الواردة بنموذج الإقرار وملحقته في الميعاد المحدد لتقديم الإقرار.
٤. **نظام الفاتورة الإلكترونية:** تعد منظومة الفاتورة الإلكترونية أحد المشروعات القومية في إطار برنامج الرقمنة الحكومية، وقد تم إسناد تنفيذ نظام الفاتورة الإلكترونية إلي مصلحة الضرائب المصرية في عام ٢٠٢٠ بإلزام الشركات بكبار الممولين بتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وذلك بموجب قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ وقرارات رئيس المصلحة المتتابعة رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠٢٠ ورقم ٥١٨ لسنة ٢٠٢٠ ورقم ٨٥ لسنة ٢٠٢١. واعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١ تجد الشركات نفسها لا تستطيع التعامل مع الوزارات والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وكافة دواوين ومصالح الدولة إلا إذا كانت قد انضمت لمنظومة الفاتورة الإلكترونية. (هيئة التحرير، ٢٠٢١، ص ٢) ويُحظر إصدار أوامر دفع الكترونية لأي من الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات، من الشركات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية والطبيعية إلا إذا كان مسجلاً في منظومة الفاتورة الإلكترونية. (قانون الإجراءات الضريبية الموحد، اللائحة م ٤٤) وتشتمل منظومة الفاتورة الإلكترونية علي خدمة إصدار الفاتورة الإلكترونية والإشعارات الإلكترونية والإيصال الإلكتروني علي النحو التالي:-

أ- الفاتورة الإلكترونية: Electronic bill

انتشر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية بسرعة بين الدول وبلغ عدد الدول التي تطبقه حتى عام ٢٠١٨ أكثر من خمسين دولة عبر العالم، من بينها عشر دول في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي. (EY. 2018) وتم قراءة بعض التجارب العالمية في تطبيق الفاتورة الإلكترونية منها التجربة الأمريكية والانجليزية والهندية والاسترالية، وتم الاسترشاد بالتجربة المكسيكية التي تتماثل في عواملها الخارجية وبيئتها الداخلية مع البيئة المصرية، وذلك بالاستعانة بأحد مكاتب الخبرة الاستشارية علي مستوي العالم في هذا المجال، وإسناد العمل التنفيذي إلي مصلحة الضرائب المصرية بمشاركة ورعاية شركة Micro Soft احدي الشركات العالمية الخبيرة في التطبيقات الإلكترونية. وتعتبر الفاتورة من أهم السندات في إثبات المعاملة التجارية وتترتب علي مكانة هامة في العلاقات التجارية والمالية، وتلعب دوراً في الجباية بعد الفوترة فيما يرتبط بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة التي تقطع بالمصدر وفي حساب الضريبة على الدخل الإجمالي. (عيسى، ٢٠١٦، ص ٨٠)

د. مبروك محمد نصير

والفاتورة هي: مستند رقمي يثبت معاملات بيع السلع والخدمات ولهذا المستند مكونات وخصائص، ويتم إعداده والتوقيع عليه إلكترونياً، وإرساله واستلامه من خلال منظومة الفواتير الإلكترونية وبمعرفة الممول، كما يتم مراجعته والتحقق منه لحظياً من جانب مصلحة الضرائب. وللفاتورة وظيفة مالية ومحاسبية واقتصادية، إذ هي أداة هامة كونها في يد الإدارة الضريبية لمراقبة مدى خضوع المحترف للقوانين الضريبية، خصوصاً إذا قام المستفيد من الفاتورة بتبرير مشترياته أمام هذه الإدارة من أجل خصم الضريبة، فبهذا الإجراء يثبت سوء نية المحترف من حسننها، أما الوظيفة لاقتصادية فتكمن أساساً من ناحية الكشف عن الأسعار ووضوحها وعلاقتها بحماية المستهلك والمواد المقننة والمدعمة من طرف الدولة بالنسبة للسلع الإستراتيجية التي تتدخل الدولة في تحديد سعرها. (عيسى، ٢٠١٦، ص ٨٠)

بينما الفاتورة الإلكترونية هي: فاتورة ضريبية تصدر بصيغة إلكترونية منظمة من خلال وسيلة إلكترونية، ولا تعد الفاتورة الورقية التي يتم تحويلها إلى صيغة إلكترونية من خلال نسخها أو مسحها ضوئياً أو أي طريقة أخرى بأنها فاتورة إلكترونية لأغراض هذه اللائحة. (الهيئة العامة للزكاة والدخل، ٢٠٢٠) والفاتورة الإلكترونية أيضاً هي: الفاتورة التي تصدر إلكترونياً، وتتضمن المعلومات الرئيسية التي تتضمنها الفاتورة الورقية، ويمكن أن تتخذ أساساً في التعامل، أو تحل محل الفاتورة الورقية وتقوم بنفس أدوارها بالنسبة لكل من أصدرها أو تسلمها أو غيرهما ممن له صلة بها، وتتوافر فيها سمات الثقة والمصادقية والوضوح التي تجعلها صالحة لإنجاز المعاملات الاقتصادية. (صديق، ٢٠٢٠، ص ٤٤٤)

وقد استخدم مصطلح الفاتورة الإلكترونية أساساً في قطاع الأعمال التجارية، وذلك عن الفواتير التي تصدر إلكترونياً ويتم تداولها بين المنشآت فيما بينها دون أن تأخذ في الاعتبار تبادل البيانات، B2G وبين المنشآت والحكومة، B2B بين الموردين أو المشتريين والسلطات الضريبية، لكي تستخدمها هذه السلطات لأغراض رقابة وتنفيذ قانون الضريبة، إلى أن أخذت التشريعات الضريبية، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي، بالفاتورة الضريبية الإلكترونية التي تتوافق مع متطلبات الضريبة على القيمة المضافة. (Bruno Koch، 2015) حيث تختص الفاتورة الإلكترونية بتطبيق النظم الإلكترونية على المسجلين طبقاً للمرحلة الأولى من التطبيق والتي تتعلق بتعاملات "B2B" نظام إصدار فاتورة ضريبية إلكترونية من شركة مسجلة إلى شركة مسجلة.

وهناك العديد من الإجراءات والمزايا المرتبطة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، ولن يستطيع أي ممول القيام بتلك الإجراءات أو الاستفادة بهذه المزايا إلا إذا كان قد انضم بالفعل لمنظومة الفاتورة الإلكترونية. (نادي التجارة، ٢٠٢١، ص ٢) ترجع أهمية الفاتورة الإلكترونية إلى أنها نظام مركزي تنظمه القوانين واللوائح في صورة مستند قياسي يمكن التحقق منه رقمياً من خلال الكود التعريفي الفريد وبالتالي يكون غير قابل للتلاعب. ومن التعريفات السابقة تتميز منظومة الفواتير الإلكترونية بمجموعة الخصائص التالية:

- تتميز الفواتير الإلكترونية بالسرعة في إثبات المستند الرقمي عند بيع السلع أو الخدمات ويتم إرسالها واستلامها بمعرفة الممول بعد توقيعها إلكترونياً.

د. مبروك محمد نصير

-
-
- يكون لكل فاتورة رقم فريد يسمى بالرقم التعريفي UUID ويختلف عن رقم الفاتورة الداخلي للشركة.
 - تظهر الفواتير الإلكترونية بمظهر موحد حيث يكون شكل ومحتوى الفاتورة واحد داخل المنظومة ولا يتغير من شركة لأخرى.
 - تكون الفواتير الإلكترونية أكثر أماناً مقارنة بمثيلاتها الورقية إذ يشمل نظام الفواتير توقيعاً إلكترونياً مما يضمن تأميناً كاملاً للبيانات الواردة بها.
 - تتميز الفاتورة الإلكترونية بالمرونة حيث يسمح بنقلها من برامج تخطيط المؤسسة ERP وإرسالها إلى المنظومة الإلكترونية بعد إجراء التكامل بينهما.
 - تتميز الفواتير الإلكترونية بسهولة الاستخدام حيث يتم حفظ بيانات الفاتورة ويمكن استرجاعها واستعراضها وطباعتها لكل من البائع والمشتري والمصلحة.
 - والفاتورة الإلكترونية أصبحت لا تقتيد بحواجز مكانية وزمنية، كما اختلف شكلها التقليدي عن شكلها الإلكتروني، وتدخل طرف ثالث في صياغتها وإثباتها وحفظها، وطرحت مشكلة فرض الضريبة الرسم على القيمة المضافة بين دولة تحرير الفاتورة ومكان استرجاعها. (عيسى، ٢٠١٦، ص ٧٩) لذلك تتبع الفاتورة الإلكترونية مجموعة المواصفات والمعايير الفنية للنظام الإلكتروني للفاتورة علي النحو التالي: (قانون الإجراءات الضريبية الموحد، م ٣٥)
 - ضرورة وجود توقيع إلكتروني ساري لمصدر الفاتورة.
 - استخدام نظام التوكيد الموحد للسلع والخدمات الذي يصدر به قرار من المصلحة.
 - إرسال الفواتير لحظياً إلى المنظومة الإلكترونية من خلال مقدم الخدمة أو المصلحة لإجراء عمليات التحقق من صحة الفاتورة والتوقيع الإلكتروني لمصدر الفاتورة.
 - تحتوي الفاتورة على الحقول والبيانات الأساسية التي تصدرها المصلحة.
 - تقوم المصلحة بإصدار رقم فريد لكل فاتورة إلكترونية يتم تخزينها لدى المنظومة.
 - بعد اعتماد المصلحة للفاتورة الإلكترونية المستلمة وإعطائها الرقم الفريد، يتم إخطار مصدر الفاتورة بما يفيد استلامها والتحقق منها وقبولها أو رفضها.
 - ويشترط في تطبيق الفاتورة الإلكترونية تنفيذ مجموعة من الإجراءات الخاصة بالتأهيل للتعامل مع المنظومة وتتمثل في أربعة محاور هي:
 - التسجيل في المنظومة الإلكترونية بإرسال طلب التسجيل على الإيميل الخاص بالمصلحة (invoice@eta.gov.eg) وبه بيانات الشركة.

د. مبروك محمد نصير

- التوقيع الإلكتروني ويأخذ شكل رسالة مشفرة تتوافق مع اللوائح القانونية الأكثر صرامة وتوفر أعلى مستوى من التأكيد على هوية صاحب التوقيع.
- تكويد السلع والخدمات لضمان تبادل المستندات بطريقة موحدة ومنظمة تقلل الخطأ وحتى تقوم بتوحيد تعريف هذه السلع بين الأطراف التجارية البائع والمشتري.
- التكامل مع منظومة الفواتير الإلكترونية من نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP System, وذلك باستخدام مجموعة من واجهات برمجة التطبيقات APIs .

ب- الإشعارات الإلكترونية

تسمح منظومة الفاتورة الإلكترونية للمستخدمين القيام بتعديل الفواتير بإصدار إشعارات خصم أو إضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كلياً وإصدار فاتورة أخرى على أن يحدث هذا خلال الوقت المحدد قانوناً للإلغاء. والإشعارات المدينة والدائنة التي يجب إصدارها وفقاً لمنظومة الفاتورة الإلكترونية والتي تصدر بصيغة إلكترونية منظمة من خلال نفس الوسيلة التي تم إصدار بها الفاتورة الإلكترونية، حيث يكون إصدار الإشعار مرتبطاً بفاتورة إلكترونية تم إصدارها بهدف مشاركة البيانات والمعلومات، سواء كان إشعار إضافة أو إشعار خصم ويشترط ألا تزيد قيمة الإشعار عن قيمة الفاتورة الأصلية المصدر عنها الإشعار لربط أنظمة الفاتورة الإلكترونية بأنظمة إصدار الإشعارات الإلكترونية.

وتعتبر الإشعارات الإلكترونية جزءاً أساسياً في المنظومة الإلكترونية وأحد الأركان المكملة للفاتورة الإلكترونية وتسرى عليها جميع الضوابط اللازمة لإصدار الفاتورة الإلكترونية، حيث أنه في حالة وجود خطأ في فاتورة تم إصدارها سابقاً فيتم التعديل عليها بإصدار إشعارات الخصم أو إشعارات الإضافة عليها، كما يمكن إصدار إشعارات مرتبطة بمجموعة من الفواتير بدلاً من فاتورة واحدة مع مراعاة ألا يتخطى مجموع مبالغ تلك الإشعارات مبلغ الفاتورة السابق إصدارها، وأيضاً تمكن المنظومة مستخدميها من إصدار إشعار بمبلغ دائن بشرط ألا يتخطى مبلغ الإشعار الدائن مبلغ الفاتورة المرتبط بها.

ج- الإيصال الإلكتروني

تعد منظومة الإيصال الإلكتروني آلية ذكية تستهدف دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، لإرساء دعائم العدالة الضريبية من جانب وضمان وصول ما يدفعه المستهلك من ضرائب على السلع والخدمات إلى الخزينة العامة للدولة لحظياً من جانب آخر. وتأتي منظومة «الإيصال الإلكتروني» استكمالاً لمنظومة الفاتورة الإلكترونية والتي تتكامل معها في إطار المشروع القومي لتحديث وميكنة «الضرائب»، حيث إن منظومة الإيصال الإلكتروني تعمل بمنهجية متوافقة مع معظم نقاط البيع لدى تجار الجملة والتجزئة الذين يبيعون للمستهلك النهائي، وأنها تُعد آلية ذكية لضمان وصول ما يدفعه المستهلك من ضرائب على السلع والخدمات إلى الخزينة العامة للدولة.

ويختص الإيصال الإلكتروني بالمرحلة الثانية من تطبيق النظم الإلكترونية طبقاً لنظام مراقبة تحصيل الضريبة لتعاملات "B2C" من شركة أو مسجل إلى مستهلك نهائي وقد بدأ تنفيذ مشروع منظومة «الإيصال الإلكتروني»، في المرحلة التجريبية والتي تركز على

د. مبروك محمد نصير

إنشاء نظام مركزي إلكتروني لمائة ممول بصفة أولية، بحيث يُمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية للسلع والخدمات بين الممولين، والمستهلكين «B2C» لحظياً، والتحقق من صحتها، من خلال التكامل الإلكتروني مع أجهزة البيع لدى التجار ومقدمي الخدمات «POS»، عبر تركيب أجهزة مراقبة حركة المبيعات «SDC» بها، على النحو الذي يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الممولين في السوق المصرية، واستيفاء مستحقات الخزنة العامة للدولة.

وان تنفيذ منظومة «الإيصال الإلكتروني» بمصلحة الضرائب المصرية تساعد في تحقيق العديد من المزايا للممولين منها: تسهيل إعداد وتقديم الإقرارات الضريبية من جانب الممولين ومتابعتها من جانب مصلحة الضرائب، حيث إن حفظ إيصالات البيع بقاعدة بيانات مركزية بمصلحة الضرائب يمنحها الحجية القانونية، بالإضافة إلى القيام بإجراءات الفحص الضريبي الإلكتروني في أقل زمن ممكن، وإنهاء زيارات الاستيفاء المتكررة وفحص ملفات إيصالات البيع إلكترونياً مع إمكانية الفحص عن بعد، مع تسهيل رد البضاعة غير المطابقة للمواصفات. ويلتزم كل ممول أو مكلف وغيرهم ممن يفرض عليهم القانون ذلك إصدار فاتورة ضريبية أو إيصال مهني بالنسبة إلى من يزاولون مهنة حرة عند بيع السلعة أو أداء الخدمة. ويجب أن تتضمن بيانات الإيصال الإلكتروني أو الفاتورة الإلكترونية بيانات هي: رقم مسلسل الإيصال أو الفاتورة وتاريخها واسم الممول ورقم تسجيله واسم المشتري ورقم تسجيله وبيان السلعة المباعة أو الخدمة المؤداة وكود السلعة أو الخدمة وقيمتها وفئة الضريبة على القيمة المضافة وقيمتها مع بيان إجمالي قيمة الفاتورة أو الإيصال. (قانون الإجراءات الضريبية الموحد، م ٣٧ اللائحة م ٤٢)

٣/٧- الفحص الضريبي الإلكتروني

يتم الفحص الضريبي الإلكتروني بميكنة وتوحيد إجراءات الفحص الضريبي للضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة بداية من التطبيق على مركز كبار الممولين والانتقال إلى باقي المواقع الضريبية التنفيذية. (نصير، ٢٠٢١) وإن التطورات في تكنولوجيا المعلومات وضعت مهنة فحص الحسابات أمام تحدي كبير لتطوير أساليبها وأدواتها لتستمر في تقديم خدماتها بجوده عاليه لذا ظهر ما يعرف بالفحص الإلكتروني أو تدقيق الأنظمة الإلكترونية. (القبلي، ٢٠١٤)

١/٣/٧- مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني

يعد الفحص الضريبي الإلكتروني أحد أشكال الفحص الإلكتروني أو التحاسب الضريبي باستخدام الحاسب الآلي والذي يقوم بتحديد وقياس الضرائب المستحقة على الممولين بأسلوب محايد ومنطقي. فيقصد بالفحص بصفة عامة: عملية مراجعة المستندات والحسابات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية لبيان الاطمئنان إليها. (إبراهيم، ٢٠٠٧، ص ٧٤٣) ويعرف التحاسب الضريبي الإلكتروني بأنه: أسلوب الفحص الضريبي باستخدام الحاسب الآلي ويقوم هذا الأسلوب على أساس الاستفادة من الإقرار الإلكتروني واستخدام إمكانيات وشبكة الحاسب الآلي بمصلحة الضرائب في أداء عملية الفحص من خلال ربط مخرجات المسجلين الكبار بمدخلات المسجلين الأقل والعكس. (نصير، ٢٠٢١) ويعرف

د. مبروك محمد نصير

الفحص الضريبي الإلكتروني على أنه: دراسة وفحص النظم المحاسبية الكترونية والقوائم والتقارير المالية والمعدة في ظل نظام محاسبي الكتروني غير ورقي. (الشافعي، ٢٠٠٦، ص ٩) ويعرف الفحص الضريبي الإلكتروني أيضاً بأنه: دراسة عملية التفكير البشري ثم إجراء تمثيل هذه العمليات وإجراءها بواسطة الحاسب الآلي، ويعرف علي أنه نظام حاسب الكتروني يتضمن معرفة الخبير البشري، ويستطيع أن يستخدم ويشغل هذه المعرفة بطريقة تعطي نصيحة أو تأخذ قرار بنفس الأسلوب الذي يتبعه نظام الخبير البشري، ثم يشرح ويفسر للمستخدم طريقة التفكير التي اتبعها للتوصل إلي النصيحة أو القرار المعين. (حسين، أحمد ١٩٩٩، ص ٥٢) وكذلك يُعرف الفحص الضريبي الإلكتروني بأنه: مجموعة من البرامج والتطبيقات التي يتم تصميمها وإعدادها وفقاً للقوانين والتشريعات واللوائح والتعليمات الضريبية وفقاً لمعايير المراجعة والمحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً لتحكم الوصول إلى صافي الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة وتدعم قرار الفاحص باحتساب الضريبة. (الحروري، ٢٠١٨) كما عرف الانتوساي الفحص الضريبي الإلكتروني بأنه: مجموعة من الإجراءات التي تتم الاعتماد على الحاسب لغرض انجاز مهمة التدقيق بصورة أكثر فاعليه. (السياني، ٢٠٠٠)

ومما سبق يصل الباحث إلي مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني وهو: مجموعة من البرمجيات والتطبيقات الضريبية المنفذة علي شبكة الحاسب الآلي للإدارة الضريبية، التي يتم من خلالها التشغيل الداخلي للمدخلات والبيانات المحاسبية والضريبية الموجودة علي منظومة الضرائب الإلكترونية، والتي تعتمد على مطابقة الواجهات المختلفة لمنظومة الإقرار الإلكتروني مع منظومة الفاتورة الإلكترونية، والتأكد من صحتها واثبات البيان المحقق لتحديد الضريبة المستحقة الصحيحة بشكل آلي تقني دون تدخل بشري.

٢/٣- أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني

تتركز أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني فيما يمكن الوصول إليه من نتائج مراجعة الإقرار الضريبي وربط الضريبة المستحقة بشكل آلي دون تحيز أو خطأ لعدم تدخل العنصر البشري، مما يرفع من درجة الثقة بين الممول والإدارة الضريبية ويوطد العلاقة الضريبية بينهما ويقلل فرص المنازعات الضريبية التي تكون العائق الأول أمام تطوير الأداء في النظام الضريبي. وتمتلك الإدارة الضريبية سلطة إعادة تقدير أسس الضريبة المصرح بها من لدن الخاضعين للضريبة في إطار عملية الفحص الضريبي في حالة ما إذا لم يفض الفحص الضريبي إلى أي تصحيح، وجب على الإدارة إطلاع الخاضع للضريبة بذلك وفق الإجراءات المنصوص عليها، إذا لم يقدم الخاضع للضريبة الذي يمسك المحاسبة بطريقة إلكترونية الوثائق المحاسبية على دعامة إلكترونية وجهت إليه رسالة وفق الإجراءات المنصوص عليها. (المدونة العامة للضرائب، ٢٠١٩، ص ٨) وتتمثل أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني بتحقيق الكفاءة المميزة لاستخدام البرامج الجاهزة في سرعه انجاز عمليات الفحص وانجاز الخدمات الضريبية بكفاءة وتحقيق الكفاءة والفاعلية في تطوير أساليب الفحص الضريبي وتوافر قياده جيده في عمليه الفحص لدعم الرأي الفني الجيد في الإقرار الضريبي والآلات المميكنة لتطوير أساليب الفحص الضريبي إلكترونياً. (عبد المطلب، قابيل، ٢٠١٤)

٣/٣/٧- أهداف الفحص الضريبي الإلكتروني

إن الاعتماد على الفحص الضريبي الإلكتروني بدلاً من الفحص التقليدي، سوف يؤدي إلى تنفيذ العديد من إجراءات الفحص الضريبي الإلكتروني بدقة عالية وأسرع وقت ممكن، وعدم تأخير الفحص الضريبي وسهولة حصر وضبط المجتمع وانخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الحصيلة الضريبية. (سالم، ٢٠١٥، ص ٢٧٦) وتتلخص أهداف الفحص الضريبي الإلكتروني في الأهداف التالية:

١. التحقق من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالنظام المحاسبي.
٢. التحكم في البيانات والمعلومات المحاسبية الإلكترونية من ناحية الشكل والموضوع.
٣. التأكد من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة وسهولة حصر وضبط المجتمع الضريبي.
٤. إمكانية معالجته وكشف العمليات المالية المخفية المسجلة إلكترونياً بجهات أخرى.
٥. الحرية في الاطلاع على كافة البيانات والقوائم والتقارير الإلكترونية بشكل متكامل وبدقة تامة وأسرع وقت ممكن.
٦. الاستفادة من بيانات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني التي تتميز بالشفافية والمصادقية.
٧. انخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الحصيلة الضريبية.

٤/٣/٧- مقومات الفحص الضريبي الإلكتروني

يعتمد الفحص الضريبي الإلكتروني على مجموعة من الآليات وتشمل قاعدة البيانات المتكاملة والبرمجيات من التطبيقات وواجهات الإلكترونيات والتقارير الإلكترونية بما تضمنه من نتائج التغذية العكسية لنتائج التقارير النهائية، وتحدد مقومات الفحص الضريبي الإلكتروني تفصيلاً المقومات التالية:-

١- قاعدة البيانات المتكاملة:

ينظر لتكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة الأدوات التي تساعد بالعمل مع المعلومات في انجاز المهام المتعلقة بمعالجة المعلومات وهذه الأدوات تتضمن المفردات ذات الصلة بالحاسوب. (اللامي، ٢٠١٣) وتشمل كافة البيانات في منظومة الإقرارات الإلكترونية ومنظومة الفاتورة الإلكترونية، كما تتمثل البيانات والمعلومات في تلك البيانات المتاحة ويمكن تداولها بين شبكه مصلحه الضرائب الإلكترونية والمصالح الإيرادية الأخرى مثل مصلحه الجمارك، والجهات الإدارية والحكومية مثل التأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للكهرباء ومصلحه الكيمياء والغرف التجارية والغرف السياحية والنقابات المهنية لتغطيه كاهه الأنشطة الضريبية لمطابقة كاهه البيانات والمعلومات لجميع الممولين والمكلفين المطبق عليهم تكنولوجيا المعلومات داخل دائرة الحكومة الإلكترونية.

د. مبروك محمد نصير

٢- البرمجيات:

والبرمجيات هي الأنظمة التي تشغل الأجهزة والبيانات والمعلومات وتحدد العمليات التي تؤديها الأجهزة والموارد التكنولوجية. (الحسنية، ٢٠١١) وتشمل كافة التطبيقات والنظم الالكترونية التي تستخدم في معالجة البيانات على الحاسب الآلي. حيث إن تكنولوجيا المعلومات تتكون من جانبين الأول المادة وتتكون من معدات الحاسوب والتحكم الآلي وتقنيه الاتصالات والجانب الآخر وهو الذهني ويتكون من البرمجيات والذكاء الاصطناعي وهندسه البرمجيات وتقنيه المعلومات ونظم المعلومات. (الراوي، الأفندي، ٢٠١٢).

٣- التقارير الالكترونية:

وتتمثل في نتائج ومخرجات الفحص الالكتروني القائم علي استخدام تكنولوجيا المعلومات وعملية تجهيز وتشغيل ومعالجة البيانات بهدف تخزينها واسترجاعها من خلال نظم مترابطة ومتكاملة بين الشبكات الالكترونية، بهدف الوصول إلى مجموعه من النتائج الموثقة الكترونياً، التي يتم تحقيقها مستندياً وإثباتها في تقارير تحمل نتائج نهائيه يمكن الاعتماد عليها في تحديد الضريبة المستحقة الصحيحة، علي أن يتم ذلك بشكل دوري لملفات الممولين والمسجلين بأسلوب منظم يضمن وصول الضريبة أولاً بأول إلى مصلحة الضرائب دون إهدار للوقت أو القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية.

٧/٤- الدراسة الميدانية واختبار الفروض البحثية

تقوم الدراسة الميدانية لأسلوب الفحص الضريبي الالكتروني علي أساس استخدام قاعدة بيانات منظومة الإقرار الضريبي الالكتروني من بيانات المخرجات المبيعات بيانات المدخلات المشتريات وبيانات المدخلات المصروفات، وأيضاً استخدام قاعدة بيانات منظومة الفاتورة الالكترونية من برنامج الفواتير الالكترونية والإشعارات الالكترونية والإيصالات الالكترونية، في الحصول علي قاعدة معلوماتية متكاملة يمكن تشغيلها باستخدام مجموعة من البرمجيات والتطبيقات الالكترونية للوصول إلي تقارير ونتائج نهائية تفصح عن الضريبة المستحقة بعدالة وحيادية.

حيث إن النظام الضريبي الالكتروني الجديد لتقديم الإقرارات الضريبية وكذلك الفحص الضريبي الالكتروني يعد تطوراً هائلاً في الإدارة الضريبية في مصر، حيث وضع نهاية للفحص التقليدي والاتجاه للفحص الضريبي الالكتروني والذي يسمى فحص النظم الضريبية. (هيئة التحرير، ٢٠١٨، ص ٢٣) كما أن استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية في مجال الفحص الضريبي بالاعتماد علي قواعد البيانات الالكترونية بالمنظومة الضريبية، يساعد الإدارات الضريبية علي رقمنة الفحص الضريبي وذلك بفحص الشركات بأسلوب آلي حديث يعتمد علي تقنية الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة من تحليل البيانات ذات الصلة بالأداء الضريبي، مما يقلل من العبء علي مؤسسات الأعمال ويرفع من مستويات الامتثال الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية عند تطبيق ما يسمى الفحص الضريبي الالكتروني.

د. مبروك محمد نصير

ويمكن عرض إطار الدراسة الميدانية واختبار مدى صحة الفروض البحثية علي النحو التالي:

١/٤/٧ - مجتمع وعينة الدراسة

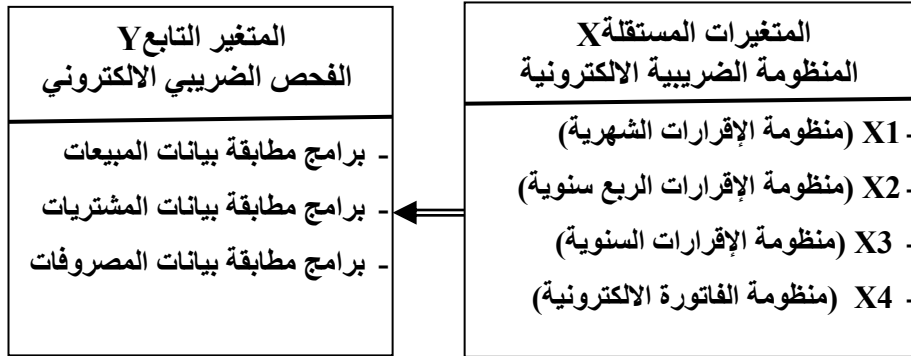
يشمل مجتمع الدراسة مسئولي الفحص الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية, وتم اختيار عينه حكيمية هادفة ومتوافقة إلي حد ما مع الدراسات البحثية ذات الصلة بموضوع الدراسة, والتي استهدفت عدد ١٤٠ استبانة تم استخلاصها منها ١١١ استمارة صحيحة قابلة للقياس. وقام الباحث بإعداد قائمة الاستبيان بالاعتماد على الدراسات السابقة وما تتطلبه الدراسة الحالية في عرض المشكلة البحثية, حيث تم تصميمها في ضوء فروض الدراسة, وقام الباحث بتصميم قائمة الاستبيان وفقاً لهذا الإطار والواردة بالملحق رقم (١) بملاحق الدراسة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي Five Point Likert Scale حتى يمكن تحليلها إحصائياً. واستخدم الباحث هذا المقياس في تصميم قائمة الاستبيان حتى يمكن تحليلها إحصائياً حيث قسمت الإجابة عن كل متغير فرعي إلي خمسة إجابات هي " موافق تماماً " (٥) ، " موافق " (٤) ، " محايد " (٣) ، " غير موافق " (٢) ، " غير موافق تماماً " (١)

٢/٤/٧ - متغيرات الدراسة

تقوم الدراسة علي أربعة متغيرات فرعية من المتغير المستقل الرئيس وهو المنظومة الالكترونية (X) والمتغير التابع هو الفحص الضريبي الالكتروني (Y), وقد تم تصميم متغيرات الدراسة كما بالشكل التالي:

شكل رقم (١) الإطار العام لمتغيرات الدراسة



ومن الشكل السابق تتحدد المتغيرات المستقلة في أربعة متغيرات تحكم أداء المنظومة الضريبية الالكترونية, لقياس أثر تأثيرها علي المتغير التابع وهو الفحص الضريبي الالكتروني, والتي يتم عرضها فيما يلي:

د. مبروك محمد نصير

١. منظومة الإقرارات الإلكترونية الشهرية:

وتتضمن معلومات الكترونية لها قوة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو منقولة أو مستخرجة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية وما في حكمها، ويمكن تجميعها وتحليلها باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة. (قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨) وتركز منظومة الإقرارات الإلكترونية الشهرية على عناصر فرعية هي: بيانات المخرجات للمبيعات وبيانات المدخلات للمشتريات وبيانات الضريبة المستحقة.

٢. منظومة الإقرارات الإلكترونية الربع سنوية:

جاء تطوير الإجراءات الضريبية بإلزام الممولين بتقديم الإقرارات الضريبية الخاصة بالمرتبات الربع سنوية إلكترونياً بدلاً من الورقية، على أن تتضمن البيانات عناصر فرعية هي: بيانات مصروفات المرتبات وبيانات الأجور الأخرى وبيانات التسويات الضريبية.

٣. منظومة الإقرارات الإلكترونية السنوية:

من خلال المراجعة الإلكترونية تتمكن الإدارات الضريبية أو غيرها من الجهات الحكومية من تحليل البيانات إلكترونياً ومراجعتها في وقت محدد، كما هو الحال في روسيا مع ربط الإدارة الضريبية بمصادر المعلومات المتوفرة لدى الجهات الأخرى كالبنوك وشركات التأمين والممولين الآخرين الذين تربطهم بالمول علاقات اقتصادية أو علاقات عمل. (صديق، ٢٠٢٠، ص ٤٦٤) وتركز منظومة الإقرارات الإلكترونية السنوية على عناصر فرعية هي: قاعدة بيانات المبيعات وقاعدة بيانات المشتريات وقاعدة بيانات المصروفات.

٤. منظومة الفاتورة الإلكترونية:

تعد الفاتورة الإلكترونية النواة الأساسية في تنفيذ أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني الموحد للضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، بهدف إحكام الرقابة على مجتمع الممولين والمسجلين، حيث يعتمد هذا الأسلوب على التنقيح والتبادل الذاتي للمعلومات وتفعيل نظام المصادقات والإستيفاءات الإلكترونية التي تكشف عن حقيقة تعاملات الممولين. (نصير، ٢٠٢١)

وتعتبر الفاتورة الضريبية الإلكترونية أحد أهم الأمثلة التي تدل على كيف تساعد الرقمنة في تحسين كفاءة الخدمات الضريبية، حيث تسمح الفاتورة الإلكترونية بالنقل التلقائي لمعلومات الفواتير التي تصدرها المنشآت إلى الإدارات الضريبية، مما يؤدي إلى تقوية الالتزام الضريبي وتقليل التكاليف، حيث تتمكن الإدارة الضريبية من التأكد من صحة الإقرارات الخاصة بالضريبة. (Matthieu Bellon, 2019) حيث تركز منظومة الفاتورة الإلكترونية على عناصر فرعية هي: الفواتير الإلكترونية والإشعارات الإلكترونية والإيصالات الإلكترونية.

٥. الفحص الضريبي الإلكتروني

من المؤكد أن مصلحة الضرائب ما زالت في مرحلة إعداد الفحص الضريبي الإلكتروني وتصميم البرامج التي تقوم على ربط منظومة الفاتورة الإلكترونية بمنظومة الإقرار الإلكتروني. وقد أطلقت الهند عام ٢٠١٩ برنامج أو مخطط الربط الإلكتروني

د. مبروك محمد نصير

للضريبة على الدخل، بإنشاء مراكز تقدير الكترونية، تسمى بـ e-assessment scheme من خلال شبكة اتصالات الكترونية والتي لا تسمح بحضور الممولين إلى هذه المراكز. (صديق، ٢٠٢٠، ص ٤٦٥) وقد يستلزم تطوير الفحص الضريبي وفقاً للمدخل المقترح بعض الموارد المالية الإضافية اللازمة لتطوير النموذج وتشغيلها باستخدام الحاسب الإلكتروني. (راهي، ٢٠٠٣، ص ٩) وكذلك تصميم النظام الداخلي الذي يتضمن عمليات وصف وترتيب مجموعته الخطوات والتعليمات المحددة لانجاز العمليات التي تتم على الحاسب الآلي. (الحسينية، ٢٠١١)

ومما سبق تتمكن الإدارة الضريبية من تحليل البيانات إلكترونياً بعد الربط والتكامل بين مصادر المعلومات المتوافرة داخلياً لأيقونات العمليات الضريبية بالمنظومة الإلكترونية، وخارجياً لدى المؤسسات والهيئات الخارجية ويشتمل الفحص الضريبي الإلكتروني على عناصر فرعية هي: برامج مطابقة بيانات المبيعات وبرامج مطابقة بيانات المشتريات وبرامج مطابقة بيانات المصروفات.

٣/٤/٧- التحليل الإحصائي الوصفي

تم إجراء التحليل الوصفي باستخدام برنامج (SPSS) لعرض النتائج الأولية والوصفية عن متغيرات الدراسة.

١. قياس الثبات والصدق

تم إجراء اختباري الصدق والثبات لاستمارات الاستبيان بغرض الاستدلال على صلاحية القياس من الإجابات الواردة باستمارات الاستبيان، وللتأكد من أن الاستبيان يوفر المعلومات المطلوبة، حيث يهدف اختبار الثبات إلى قياس اتساق الإجابات على أسئلة الاستبيان المستخدمة في الدراسة.

جدول (١)

نتائج معامل الثبات والصدق Cronbach's Alpha

المتغير	الثبات
معامل الثبات والصدق	٩٦,٨

وتم تحديد معامل الثبات لقائمة الاستبيان بحساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وهو بنسبة ٩٦,٨٪ تقريباً، مما يؤكد على أن معامل الثبات ذو درجة عالية لاتساق البيانات المتاحة، وعليه يمكن الاعتماد على إجابات الاستبيان في التحليل الإحصائي وإجراء اختبارات الفروض البحثية.

٢. التحليل الإحصائي لمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت

قام الباحث باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية وهو المتوسط الحسابي لمعرفة اتجاه إجابات الاستبيان لكل متغير، ونظراً لأنه لا يوضح بصورة كاملة طبيعة التوزيع فتم استخدام الانحراف المعياري كأحد أهم مقاييس التشتت لمعرفة درجة انتشار قيم إجابات الاستبيان حول المتوسط الحسابي. وقد تم عرض التحليل الإحصائي إجابات الاستبيان بالنسبة لمتغيرات البحث مع تحديد أقل قيمة وأكبر لكل متغير من المتغيرات كما يلي:

جدول رقم (٢)

تحليل البيانات الوصفية للإجابات الواردة باستمارات الاستبيان لعينة الدراسة

الرمز	المتغيرات المستقلة الفرعية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X11	بيانات المخرجات المبيعات للإقرارات الشهرية	4.00	5.00	4.8829	.32302
X12	بيانات المدخلات المشتريات للإقرارات الشهرية	4.00	5.00	4.7387	.44131
X13	بيانات الضريبة المستحقة للإقرارات الشهرية	4.00	5.00	4.9369	.24418
X21	بيانات مصروفات المرتبات للإقرارات الربع سنوية	4.00	5.00	4.8739	.33350
X22	بيانات الأجور الأخرى للإقرارات الربع سنوية	4.00	5.00	4.9369	.24418
X23	بيانات التسويات للإقرارات الربع سنوية	4.00	5.00	4.6667	.47354
X31	قاعدة بيانات المبيعات للإقرارات السنوية	4.00	5.00	4.6577	.47665
X32	قاعدة بيانات المشتريات للإقرارات السنوية	4.00	5.00	4.8649	.34342
X33	قاعدة بيانات المصروفات للإقرارات السنوية	4.00	5.00	4.6667	.47354
X41	الفواتير الإلكترونية	4.00	5.00	4.6757	.47024
X42	الإشعارات الإلكترونية	4.00	5.00	4.8739	.33350
X43	الإيصالات الإلكترونية	4.00	5.00	4.6757	.47024
Y1	برامج مطابقة بيانات المبيعات للفحص الإلكتروني	4.00	5.00	4.6757	.47024
Y2	برامج مطابقة بيانات المشتريات للفحص الإلكتروني	4.00	5.00	4.8468	.36177
Y3	برامج مطابقة بيانات المصروفات للفحص الإلكتروني	4.00	5.00	4.6757	.47024

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن المتوسط الحسابي للإجابات يتراوح بين (4.6577، 4.9369) أكثر من (٤) أي تتحاز نحو الاختيارين [موافق، موافق مطلقاً] مما يؤكد على ايجابية النتائج.

د. مبروك محمد نصير

- تتراوح قيمة الانحراف المعياري بين (24418، 47665). وهو يعبر عن نسبة انتشار وتشتت الإجابات والآراء لكل متغير حول وسطه الحسابي. وحيث وجدت نتائج الانحراف المعياري لجميع المتغيرات أقل من الواحد الصحيح مما يؤكد على ارتفاع نسبة الاتفاق في الرأي بين الإجابات وارتفاع درجة التمرکز والتوحد فيها.

- تكون نتائج أعلى قيمة هي (٥) لجميع المتغيرات وأقل قيمة هي (٤) وهذا يعنى أن جميع المتغيرات متقاربة وموحده في النتائج، وهذا يؤكد على الاتساق التقريبي لإجابات جميع المتغيرات ويطابق ما جاء من نتائج قياس المتوسط.

٣/٤/٧- اختبار مدي صحة الفروض البحثية

تم اختبار الإطار المقترح من خلال اختبار فروض الدراسة للوقوف على مدى استخدام عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية في تطوير الفحص الضريبي وتطبيق الفحص الالكتروني، وتم اختبار فروض الدراسة من واقع نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) على النحو التالي:-

الفرض الأول : " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية والفحص الضريبي الالكتروني".

الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني".

الفرض الثالث : " لا توجد فروق جوهرية لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني".

١. اختبار مدي صحة الفرض الأول باستخدام تحليل الارتباط **Correlation**

تم اختبار مدي صحة الفرض الأول: "لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية والفحص الضريبي الالكتروني".

وتشير نتائج تحليل الارتباط **Correlation** إلي أن معامل الارتباط بالقيمة (+١) يدل علي وجود ارتباط تام موجب بين المتغيرات، أما إذا أخذ معامل الارتباط القيمة (-١) فان ذلك يدل علي وجود ارتباط تام سالب بين المتغيرات، ويتم عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y) كما بالجدول التالي:-

د. مبروك محمد نصير

جدول رقم (٣)

نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y)

(Y)	متغيرات الدراسة
.851**	R X1 منظومة الإقرارات الالكترونية الشهرية
.000	المعنوية
.920**	R X2 منظومة الإقرارات الالكترونية الربع سنوية
.000	المعنوية
.977**	R X3 منظومة الإقرارات الالكترونية السنوية
.000	المعنوية
.990**	R X4 منظومة الفاتورة الالكترونية
.000	المعنوية

** عند مستوي المعنوية (٠,٠١)

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:-

- وجود ارتباط معنوي قوي بين المتغير المستقل X1 منظومة الإقرارات الالكترونية الشهرية والمتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني بدرجة ثقة (٩٩٪).
 - وجود ارتباط معنوي قوي بين المتغير المستقل X2 منظومة الإقرارات الالكترونية الربع سنوية والمتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني بدرجة ثقة (٩٩٪).
 - وجود ارتباط معنوي قوي بين المتغير المستقل X3 منظومة الإقرارات الالكترونية السنوية والمتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني بدرجة ثقة (٩٩٪).
 - وجود ارتباط معنوي قوي بين المتغير المستقل X4 منظومة الفاتورة الالكترونية والمتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني بدرجة ثقة (٩٩٪).
- مما سبق يتضح رفض الفرض العدم الأول: " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية والفحص الضريبي الالكتروني".
- وقبول الفرض البديل: " توجد علاقة ارتباط جوهرية بين عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية والفحص الضريبي الالكتروني".

٢. اختبار مدي صحة الفرض الثاني باستخدام تحليل الانحدار المرحلي Stepwise Regression

تم اختبار مدي صحة الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري لأي لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني".

ويستهدف الانحدار المرحلي الوصول إلي أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة علي المتغير التابع من خلال نتائج التحليل الخاص بمعامل الارتباط البسيط المجمع ومعامل التحديد R^2 و معامل التحديد المصحح الذي يوضح نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع بسبب التغيرات في المتغيرات المستقلة كما بالجدول التالي :

د. مبروك محمد نصير

جدول رقم (٤)

معامل التحديد للمتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع

الرمز	المتغيرات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المصحح R ²
X3	منظومة الفاتورة الالكترونية	990a	.980	.980

عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)

وكان من نتائج التحليل الجدول السابق أن المتغير المستقل X4 منظومة الفاتورة الالكترونية هو صاحب التأثير الأوحد على المتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني بعناصره الثلاثة وهي: (X41 الفواتير الالكترونية - X42 الإشعارات الالكترونية - X43 الإيصالات الالكترونية)

بينما باقي المتغيرات المستقلة الخاصة بمنظومة الإقرارات الالكترونية الثلاثة ينقطع أثرها على المتغير التابع الفحص الضريبي الالكتروني، نظراً لأنها تمثل تحيز لصالح الممول لأن ما يرد بها من بيانات تكون مقدمة من الممول ذاته في ظل مجتمع ذو ثقافة ضريبية بدائية ويفتقد إلي المصادقية الكاملة في الوقت الحالي.

ومن خلال تحليل الانحدار المرحلي أيضاً يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني باستخدام المتغير المستقل X4 منظومة الفاتورة الالكترونية المؤثر عليه، وتحديد مستوي التأثير لهذا المتغير المستقل على المتغير التابع. ويمكن عرض قيمة التغير الحاصلة في المتغير التابع بمعلومية قيمة ثابتة وقيمة التغير في المتغير المستقل من خلال نتائج التحليل كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٥)

قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الرمز	المتغيرات	قيمة المعامل	قيمة اختبار T	المعنوية
B	الحد الثابت غير المعياري	.001	.022	.000
X4	منظومة الفاتورة الالكترونية	.998	74.029	.000

عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل X4 منظومة الفاتورة الالكترونية في نموذج الانحدار المرحلي طبقاً لاختبار T يكون معنوي. مما يعني أن جميع عناصر منظومة الفاتورة الالكترونية التي تم اختيارها في هذه الدراسة يكون لها تأثير مباشر على المتغير التابع الفحص الضريبي الالكتروني.

د. مبروك محمد نصير

ومن نتائج تحليل الانحدار المرهلي فإنه يتم رفض الفرض العدم الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني". وقبول الفرض البديل: " يوجد تأثير جوهري لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني".

ومنه يمكن التوصل إلي معادلة الانحدار المرهلي باستخدام Beta غير المعيارية (الحد الثابت) كما يلي :

$$Y = B + A 4 X4$$

$$Y = 0.0001 + .998 X4$$

٣. اختبار مدي صحة الفرض الثالث باستخدام تحليل الفروق (F)

تم اختبار مدي صحة الفرض الثالث: " لا توجد فروق جوهرية لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني".

جدول رقم (٦)

تحليل الفروق (F)

Sig.	F	Mean Square	f	Sum of Squares	Model
.000b	5480.299	16.302		16.302	Regression
		.003	09	.324	Residual
			10	16.627	Total

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق معنوية لعناصر المتغير المستقل المنظومة الالكترونية (X) بالنسبة للمتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني, حيث إن قيمة F (٥٤٨٠,٢٩٩). عند مستوي المعنوية (٠.000^b).

وتؤكد ذلك نتائج تحليل الارتباط والانحدار المرهلي السابقين بالجدول رقم (٣) والجدول رقم (٤) لعرض ارتباط المتغيرات المستقلة X المنظومة الالكترونية بالمتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني, تبين أن علاقة الارتباط غير متساوية بين عناصر المتغيرات المستقلة X المنظومة الالكترونية بالمتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني, وكذلك هناك اختلاف في نتيجة تأثير عناصر المتغيرات المستقلة X المنظومة الالكترونية علي المتغير التابع (Y) الفحص الضريبي الالكتروني,

د. مبروك محمد نصير

مما يؤكد على رفض الفرض العدم الثالث: " لا توجد فروق جوهرية لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني ".
وقبول الفرض البديل: " توجد فروق جوهرية لعناصر المنظومة الضريبية الالكترونية على الفحص الضريبي الالكتروني ".

٨- النتائج والتوصيات

١/٨ - نتائج البحث:

أسفرت الدراسة عن مجموعة النتائج التالية:

- ١- إن تطبيق منظومة الإقرارات الالكترونية في ظل نظام الرقمنة يدعو إلى تغيير إستراتيجية العمل بالفحص الضريبي بالمصلحة بما يتماشى مع تكنولوجيا المعلومات.
- ٢- تمثل بيانات المبيعات والمشتريات والضريبة المستحقة للإقرارات الالكترونية الشهرية ارتباط قوي وأهمية كبيرة بالنسبة لتطبيق الفحص الضريبي الالكتروني.
- ٣- تمثل بيانات المصروفات والأجور والمرتببات والتسويات للإقرارات الربع سنوية ارتباط قوي وأهمية كبيرة بالنسبة لتطبيق الفحص الضريبي الالكتروني.
- ٤- تمثل قاعدة بيانات المبيعات والمشتريات والمصروفات للإقرارات الالكترونية السنوية ارتباط قوي وأهمية كبيرة بالنسبة لتطبيق الفحص الضريبي الالكتروني.
- ٥- تمثل منظومة الفاتورة الالكترونية من الفواتير الالكترونية والإشعارات الالكترونية والإيصالات الالكترونية ارتباط قوي وأهمية كبيرة بالنسبة لتطبيق الفحص الضريبي الالكتروني.
- ٦- يكون لمنظومة الفاتورة الالكترونية من الفواتير الالكترونية والإشعارات الالكترونية والإيصالات الالكترونية تأثير قوي ودور كبير وفعال في تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني.
- ٧- يكون هناك فروق واختلاف بين مستوي تأثير كل عنصر من عناصر المنظومة الضريبية الالكترونية المختلفة على الفحص الضريبي الالكتروني.

٢/٨ - توصيات البحث:

١. ضرورة تبني منهج متكامل وتدرجي لرقمنة نظم الفحص الضريبي بناءً على دراسة الفجوات الضريبية القائمة.
٢. ضرورة التكامل ما بين الأنظمة الضريبية الالكترونية وباقي بيانات الأنظمة الرقمية على مستوى الخدمات الالكترونية الحكومية.
٣. ضرورة وضع خطة زمنية للانتقال نحو تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني تماشياً مع المنظومة الالكترونية.

د. مبروك محمد نصير

٤. ضرورة إشراك كافة الجهات المعنية الحكومية في مرحلة والتنفيذ لرقمنة النظام الضريبي لوضع تصور واضح وقابل للتطبيق للفحص الضريبي الإلكتروني.
٥. تفعيل مصداقية منظومة الإقرارات الإلكترونية في ظل نظام الرقمنة وإستراتيجية الميكنة بالمصلحة حتى يمكن الاستفادة بها في تنفيذ الفحص الضريبي الإلكتروني.
٦. استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية كأحد الآليات التي من خلالها يتم تطبيق أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني بشكل تدريجي.
٧. توفير الموارد اللازمة لتطوير وبناء قدرات العاملين وتدريبهم على وسائل الفحص الضريبي الإلكتروني من تطبيقات تقنيات البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي.
٨. السعي نحو تطوير أنظمة شبكات الاتصالات والبنية التحتية لتقديم الخدمات الحكومية عبر منظومة الفاتورة الإلكترونية لتقليل الهدر الضريبي.
٩. إنشاء مجموعة من البرمجيات الجاهزة والتطبيقات التحليلية المتقدمة الإلكترونية على شبكة مصلحة الضرائب لتكون النواة الأساسية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني.
١٠. تبني إطار رقابي للحكومة الإلكترونية لتشجيع الأفراد والشركات على الاستفادة من الرقمنة الحكومية في تشجيع الممولين ومفوضيهم على الالتزام الضريبي ورفع درجة الثقة المتبادلة بين الإدارة الضريبية والمجتمع الضريبي.

٩- الدراسات المستقبلية

١. أثر المنظومة الضريبية الإلكترونية على الأداء الضريبي لزيادة الحصيلة الضريبية.
٢. دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي وضبط المجتمع الضريبي.
٣. استخدام منظومة الإقرارات الإلكترونية في تحقيق الربط الذاتي والامتثال الطوعي للضريبة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

١. إبراهيم، حسام الدين حسين، (٢٠٠٧)، دراسة اختباريه لأثر التخصص الصناعي للفاحص الضريبي في تحقيق متطلبات جودة الفحص الضريبي الانتقائي في إطار منظومة الإصلاح الضريبي المصري، جامعة بنها، كلية التجارة مجلة الدراسات والبحوث التجارية: المجلد ١ - العدد ١، (ص ٧٤٣).
٢. إسماعيل، نويرة و العبوي، شيماء، (٢٠٢١)، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المجلد ٢ - العدد الأول، المغرب.
٣. الجبري، خالد، (٢٠٠٩)، أساسيات دراسات المعلومات، المكتبات الرقمية: جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.
٤. الحروي، كمال أبو بكر عبد القادر، (٢٠١٨)، مدى فاعليه تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، دراسة ميدانية في الإدارة الضريبية اليمنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعه الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن.
٥. الحسيني، سليم إبراهيم، (٢٠١١)، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثالثة، مؤسسه الوراق للنشر الأردن عمان.
٦. الحميدي، عبد الرحمن بن عبدالله، (٢٠٢٠)، " التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية " التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة، صندوق النقد العربي الإصدار الأول لتقرير مرصد، يونيو ٢٠٢٠، ص ٥.
٧. الراوي، عبد اللطيف شهاب والأفندي، ارسلان إبراهيم، (٢٠١٢)، اثر الاستثمار في تقنيه المعلومات و فاعليه نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجله الإدارة والاقتصاد العدد ٩٣.
٨. السياني، محمد احمد محمد، (٢٠٠٠)، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب تجريه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه جامعه بغداد العراق.
٩. الشافعي، جلال، (٢٠٠٦)، الموسوعة الحديثة في المحاسبة الضريبية، الجزء الرابع طرق واساليب الفحص الضريبي، ص ٩.
١٠. القبلي، أمل يحيى ناصر، (٢٠١٤)، النظم المحاسبية الإلكترونية في قانون ضرائب الدخل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠، مجله الوعي الضريبي مصلحه الضرائب، العددان ٥٠، ٥١، اليمن.
١١. اللامي، غسان قاسم، (٢٠١٣)، تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات دراسة استطلاعيه في بيئة عمل عراقيه، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
١٢. الهيئة العامة للزكاة والدخل، (٢٠٢٠)، لائحة الفوترة الإلكترونية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة بشأن إصدار الفواتير والإشعارات الضريبية إلكترونياً، النظام القانوني للفاتورة الإلكترونية، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٢٠.

د. مبروك محمد نصير

١٣. المدونة العامة للضرائب، (٢٠١٩)، الميثاق الملزم للمراقبة الضريبية، المديرية العامة للضرائب، المملكة المغربية، ص ٨.
١٤. باعجاجة، سالم سعيد سالم، (٢٠١٤)، مشاكل الفحص الإلكتروني دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المالية والتجارية جامعة بورسعيد - كلية التجارة، العدد الأول، مارس، ص ٥٢.
١٥. جودة، إبراهيم ناصر محمد، (٢٠١٦)، التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي، المؤتمر العلمي الدولي: النظرة المستقبلية لمنشآت الأعمال في ضوء التطورات التكنولوجية، مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث والنشر والتوزيع، الأردن.
١٦. حسين، أحمد حسين علي، (١٩٩٩)، أثر استخدام النظم الخبيرة علي مهام وأحكام المراجع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد: ٣٦ - العدد: الأول، ص ٥٢.
١٧. راهي، عبد الرحيم خلف والعدناني، محمد هادي، (٢٠٠٣)، استخدام الأساليب الإحصائية في تطوير الفحص الضريبي، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة السليمانية، ص ٩.
١٨. سالم، طاهر علي، (٢٠١٥)، دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية جامعة قناة السويس، المجلد رقم ٦ العدد الأول.
١٩. صديق، رمضان، (٢٠٢٠)، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٤٦٤.
٢٠. عبد الرحمن، أحمد عاطف، (٢٠١٩)، مشاكل الفحص الضريبي والتعديلات الجديدة، مجلة المال والتجارة، العدد: ٦٠٧، ص ٢.
٢١. عبد الغني، أشرف، (٢٠١٨)، ميكنة الإجراءات تعد تطورا هائلا في المنظومة الضريبية، مجلة المال والتجارة، العدد: ٥٩٥.
٢٢. عبد العزيز، غريب محمد، (٢٠٢٠)، تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص الضريبي للحد من الفجوة الضريبية، مجلة الفكر المحاسبي: المجلد ٢٤، العدد ٢.
٢٣. عبد اللطيف، مرتضى محمد صلاح الدين، (٢٠١٨)، تحقيق التنمية المستدامة عبر تقديم الخدمات الرقمية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر العدد: ١٩، ص ١٠٨.
٢٤. عبدالمطلب، شيماء أبو المعاطي وقايل، الباز فوزي الباز أحمد، (٢٠١٤)، استخدام التحليل البيئي في تفعيل الفحص الضريبي الإلكتروني، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة.
٢٥. عقل، يونس حسن وحامد، سمحي عبدالعاطي، (٢٠٢٠)، "تداعيات الرقمنة الاقتصادية على الإطار الضريبي الدولي: التحديات ومقترحات التطوير"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية- كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد الرابع: العدد الثالث.
٢٦. عيسى، قارة مولود، (٢٠١٦)، النظام القانوني للفتورة الإلكترونية، مجلة معارف: قسم العلوم القانونية، العدد ١٢.

د. مبروك محمد نصير

٢٧. قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٢ مكرر (ج) ٢٠١٨ .
٢٨. كاظم، حاتم كريم ورضا، سندس ماجد، (٢٠٠٨)، اثر تقنيه المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية دراسة تحليليه، قسم المحاسبية جامعه الكوفة مجله الفادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٠ العدد ٢ .
٢٩. محمد، سامح أحمد، (٢٠٠٩)، مشكلة الهدر الإجرائي واقتصديات الإجراءات الضريبية الإشكالية و آليات المواجهة في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الضريبي الخامس عشر: دور النظام الضريبي المصري في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مركز الدراسات المالية و الضريبية، ص ٥١ .
٣٠. مصطفى، عبدالعزيز السيد، (٢٠٠٢)، " أساليب الرقابة على نظم التبادل الإلكتروني وانعكاساتها على أساليب الفحص الضريبي لصفقات التجارة الإلكترونية"، مؤتمر التجارة الإلكترونية الأفق والتحديات، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ص ٤٠٧ .
٣١. مهدي، رجب، (٢٠٢١)، تطور مصلحة الضرائب من الورقية إلى الإلكترونية، مجلة المال والتجارة، العدد: ٦٢٣ .
٣٢. نادي التجارة، (٢٠١٨)، ميكنة الإجراءات : تعد تطورا هائلا في المنظومة الضريبية، مجلة المال والتجارة، العدد: ٥٩٥، ص ٢٣ .
٣٣. -----، (٢٠٢١)، تعليمات هامة جديدة للانضمام للفاتورة الإلكترونية، مجلة المال والتجارة، العدد: ٦٢٢، ص ٢ .
٣٤. نصير، مبروك محمد السيد، (٢٠٢١) ، "نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الإلكتروني بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني (التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة): جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا-كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، مصر .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Al Baag. Q, (2018), "THE IMPACT OF ELECTRONIC TAXATION ON REDUCING TAX EVASION METHODS OF IRAQI COMPANIES LISTED IN THE IRAQI STOCKEXCHANGE", Academy of Accounting and Financial Studies Journal Volume 22, Issue 4.
- 2- Bellon.M, Chang. J, Dabla-Norris. E, Khalid.S , Lima. F, Rojas. E & Villena. P, (2019), Digitalization to Improve Tax Compliance: Evidence from VAT E-invoicing in Peru, IMF Working Paper No. WP/19/231, International Monetary Fund, Washington Dc., November, pp. 4-5.
- 3- Bleuel, Jens & Stewen. M, (2000), Value added tax on Electoronic Commerce: Obstacles (4) to the EU Commissions s Approach, Intereconomic , p.158-159.
- 4- EY. (2018), Worldwide electronic invoicing survey, <https://go.ey.com/2XLaBBB>.
- 5- HADZHIEVA. E, (2016), " TAX CHALLENGES IN THEDIGITAL ECONOMY, POLICY DEPARTMENT A: ECONOMIC AND

-
-
- SCIENTIFIC POLICY, European Union, <http://www.europarl.europa.eu/studies>.
- 6- Koch. B, (2019) :The e-invoicing Journey, 2019-2025, Sponsored by Compacer, Switexerland, Fourth Edition, No 1, pp:7.
 - 7- Lee. H. C, (2016), Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? " A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax, Working Paper, world bank group.
 - 8- Nath. A, & Saha.P, (2012), Evaluation of government e-tax websites: an information quality and system quality approach. Transforming Government: People, Process and Policy, Vol.6,No.(3), pp. 300-321.
 - 9- Night. S, & Bananuka. J , (2018), "The mediating role of adoption of an lectronic tax system in the relationship between attitude towards electronic tax system and tax compliance", Academy of Accounting and Financial Studies Journal Volume 22, Issue 4.
 - 10- Rashwan. A, & Abd-Elhafiz. Z, (2021), "The Role of Digital Transformation in Increasing the Efficiency of Banks' Performance to Enhance Competitive Advantage", Part of the Studies in Computational Intelligence book series (SCI, volume 974), University College of Science and Technology Jerusalem Palestine.
 - 11- <https://evisit.com/what-is-telemedicine/>
 - 12- <https://go.ey.com/2XLaBBB>.
 - 13- <http://www.europarl.europa.eu/studies>.

د. مبروك محمد نصير

ملحق قائمة الاستبيان

الرمز	الفقرات	موافق ق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
X1	أولاً: منظومة الإقرارات الإلكترونية الشهرية					
X11	تؤسس بيانات المبيعات بالإقرارات الشهرية لأعمال الفحص الضريبي.					
X12	تدعم بيانات المشتريات بالإقرارات الشهرية عملية الفحص الضريبي.					
X13	تؤثر بيانات الضريبة المستحقة للإقرارات الشهرية في نتيجة الفحص الضريبي.					
X2	ثانياً: منظومة الإقرارات الإلكترونية الربع سنوية					
X21	تساهم بيانات المصروفات بالإقرارات الربع سنوية في أعمال الفحص الضريبي.					
X22	تدعم بيانات الأجور والمرتبات بالإقرارات الربع سنوية عملية الفحص الضريبي.					
X23	تؤثر بيانات التسويات بالإقرارات الربع سنوية في نتيجة الفحص الضريبي.					
X3	ثالثاً: منظومة الإقرارات الإلكترونية السنوية					
X31	تساعد قاعدة بيانات المبيعات بالإقرارات السنوية في أعمال الفحص الضريبي.					
X32	تدعم قاعدة بيانات المشتريات بالإقرارات السنوية عملية الفحص الضريبي.					
X33	تؤثر قاعدة بيانات المصروفات بالإقرارات السنوية في نتيجة الفحص الضريبي.					
X4	رابعاً: منظومة الفاتورة الإلكترونية					
X41	يساهم تطبيق الفواتير الإلكترونية في أعمال الفحص الضريبي.					
X42	يدعم تطبيق الإشعارات الإلكترونية عملية الفحص الضريبي.					
X43	يؤثر تطبيق الإيصالات الإلكترونية في نتيجة الفحص الضريبي.					
Y	خامساً: الفحص الضريبي الإلكتروني					
Y1	تساهم برامج مطابقة بيانات المبيعات في أعمال الفحص الإلكتروني.					
Y2	تساعد برامج مطابقة بيانات المشتريات عملية الفحص الإلكتروني.					
Y3	تؤثر برامج مطابقة بيانات المصروفات في نتيجة الفحص الإلكتروني.					

Using the Governmental Digitalization Program for the Electronic Return and Invoice System in the application of the Electronic Tax Examination at Egyptian Tax Authority

Dr. Mabrouk Mohamed El Sayed Nosair

mabroukgnosir@gmail.com

Abstract

The use of the government digitization program with the help of modern ICT means opened the way for the development of the Egyptian tax system towards the application of the electronic declaration system and the electronic invoice system at the Egyptian Tax Authority. Introducing an electronic tax examination method that is compatible with advanced electronic thought.

The research problem crystallizes in the fact that the Egyptian Tax Authority is still working with the traditional examination system that does not suit the current electronic transformation environment, as the application of ICT tools establishes the method of electronic tax examination, which contributes to reaching the reality of the tax due on financiers and reducing tax waste in tax returns. . The field study was conducted through a correct random sample of (111) employees of tax examination officials and officers, auditors and managers at the Egyptian Tax Authority, to measure the impact of digitization in the electronic tax system on the electronic tax examination based on some statistical methods to test research hypotheses.

It concluded that the application of the electronic declaration system in light of the digitization system calls for a change in the department's work strategy in line with information technology, and that the electronic invoice system of electronic invoices, electronic notices and electronic receipts has a strong impact and a large and effective role in the application of electronic tax examination. It recommended the need to adopt an integrated and gradual approach towards developing communication network systems and infrastructure to use electronic means to digitize the tax examination system, by creating a set of ready-made software and advanced electronic analytical applications on the tax authority network to be the basic core in the application of electronic tax examination.

key words: Digitization, Electronic declarations, electronic invoice, electronic tax examination.